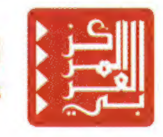
معمر فيصل خولي

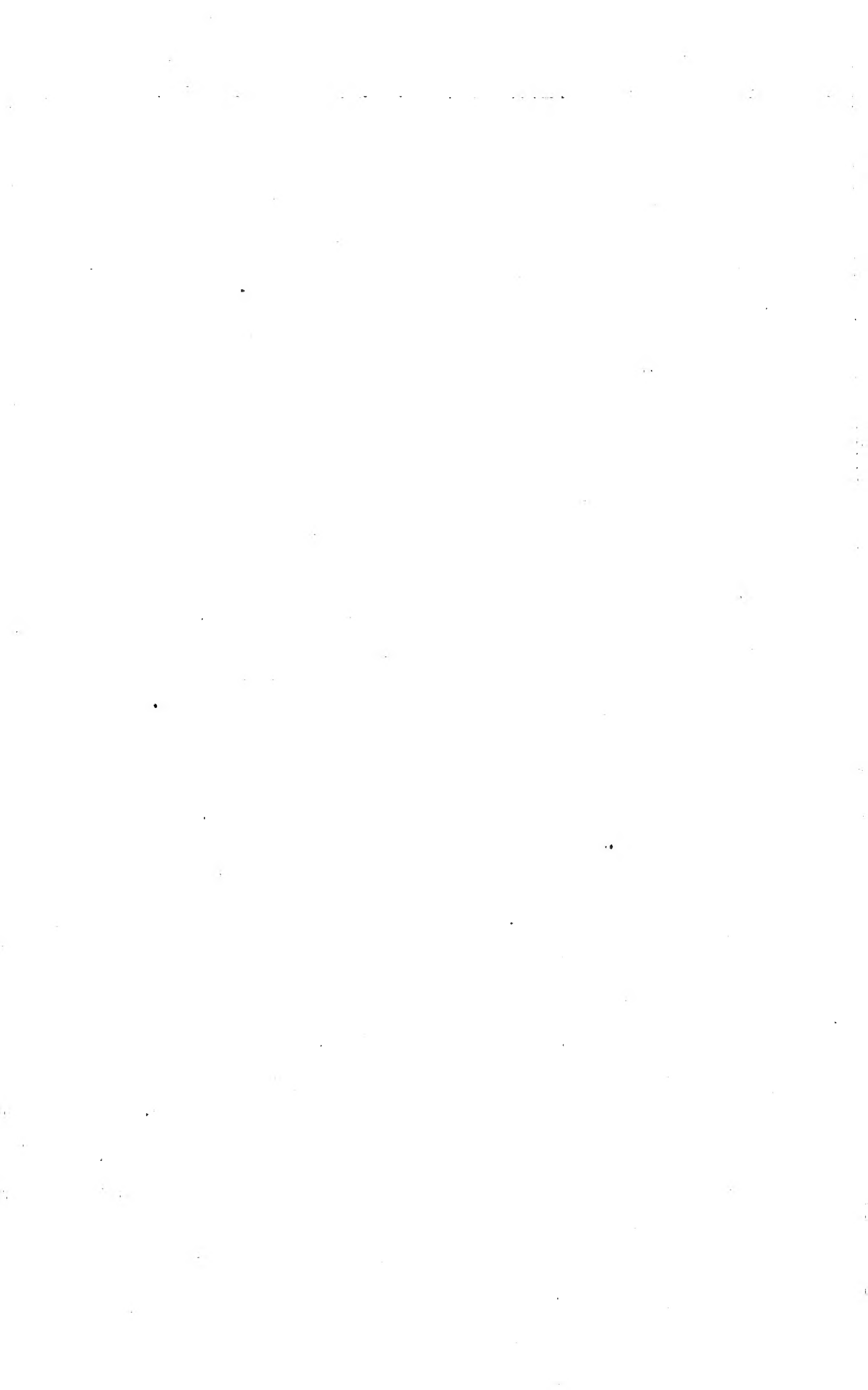
العلاقات التركية – الروسية

من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العلاقات التركية - الروسية
من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل



العلاقات التركية - الروسية
من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

معمر فيصل سليم خولي



الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

خولي، معمر فيصل سليم

العلاقات التركية - الروسية : من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل / معمر فيصل سليم خولي.

120 ص.؛ 22 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 107 - 112) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-3014-2

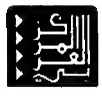
1. تركيا - العلاقات الخارجية - روسيا. 2. روسيا - العلاقات الخارجية - تركيا. أ. العنوان.

327.561047

العنوان بالإنكليزية

Turkish – Russian Relations
From the Heritage of the Past To the Horizons of the Future
by Muamar Faysal Salim Khauli

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

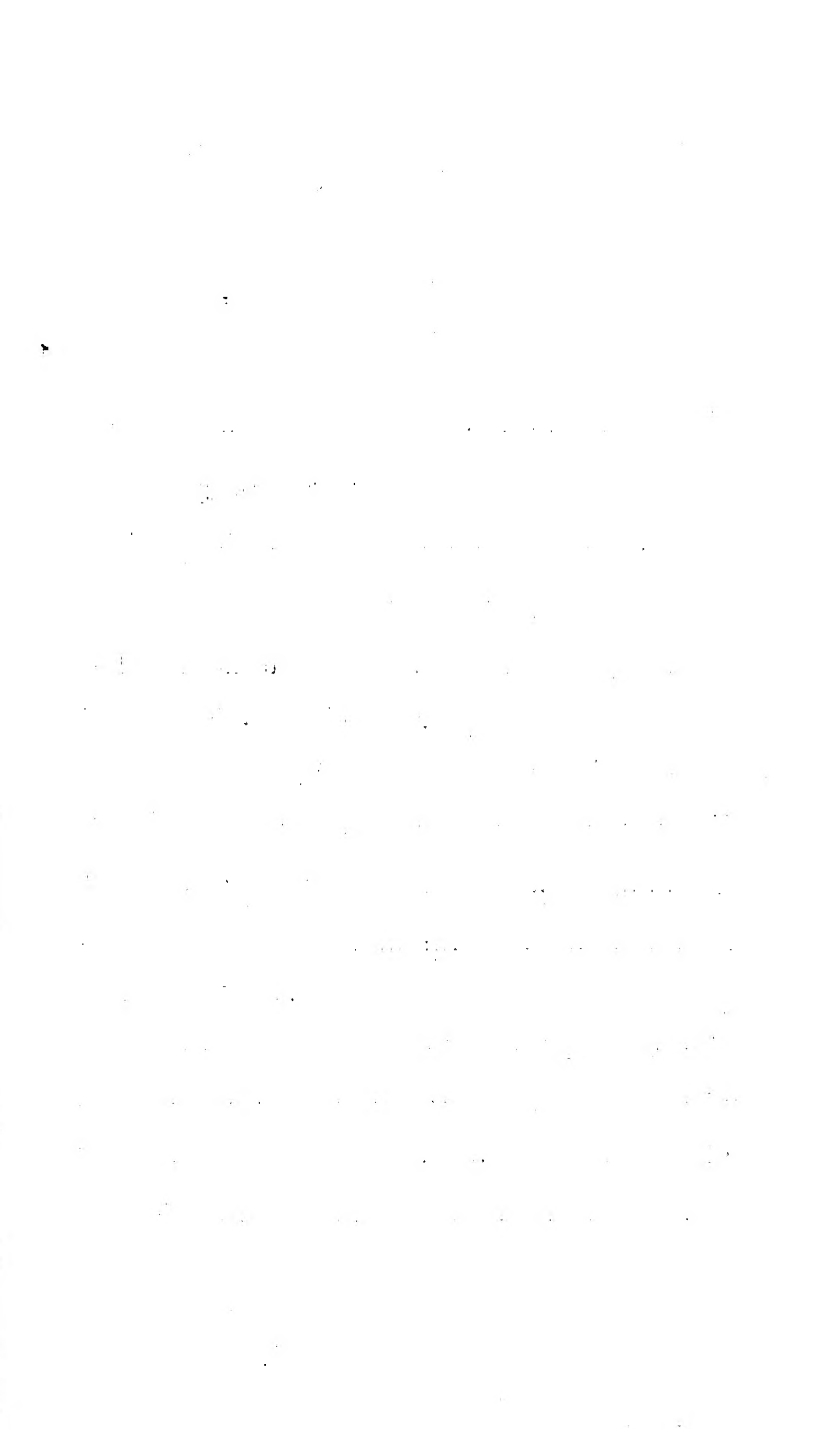
شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب.: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974، فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص.ب: 4965 11، رياض الصلح بيروت: 2180 1107 لبنان
هاتف: 991837/8 1 00961، فاكس: 991839 1 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2014

المحتويات



مقدمة

كانت العلاقات التركية – الروسية تاريخيًا عدائية غير سلمية؛ وتركت الحروبُ التي كانت قائمة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية ذكريات مريرة لدى الطرفين. فعلى مدى خمسة قرون، دارت بينهما حروب ومعارك؛ فقد تزامن صعود الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية، واستدعى الجوار الجغرافي والاختلاف الديني تصارعهما عسكريًا، ولأن موسكو التي كانت تعتبر نفسها «روما الثالثة»، لم تنسَ أن العثمانيين هم من أسقطوا روما الثانية (القسطنطينية)، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية عام 1453. ومنذ دخول الدولة العثمانية مرحلة الضعف والتدهور في بداية القرن الثامن عشر، ساهمت روسيا القيصرية بدور مهم في قضم أراضيها وممتلكاتها في القوقاز وآسيا الوسطى، وتقليصها. ولولا نظام «توازن القوى» بين الدول الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر، لأجهزت روسيا على الدولة العثمانية تمامًا، كما استمرت في مساعدة شعوب البلقان، وتشجيعها على التمرد على سيطرتها، بدعاوى الرابطة السلافية والعقيدة الأرثوذكسية، إلى أن تفككت الدولة العثمانية، وقامت الجمهورية التركية في عهد مصطفى كمال (أتاتورك) عام 1923، وانتهى الحكم القيصري في روسيا على أيدي البلاشفة عام 1917.

على الرغم من التحسن النسبي في علاقات الاتحاد السوفياتي بتركيا، في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[1]، تعدّ الفترة الممتدة بين عامي 1945 و1952 أقسى فترة في تاريخ تركيا، بسبب خروج روسيا السوفياتية من الحرب العالمية الثانية منتصرة، وبروزها كقوة عظمى مهدِّدة لاستقرار تركيا. فقبيل نهاية تلك الحرب بأشهر معدودة، ألغى الاتحاد السوفياتي في 19 آذار/ مارس 1945 «معاهدة الصداقة والحياد» التي كان قد أبرمها مع تركيا في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1925، واشترط لتوقيع معاهدة جديدة معها أن تقوم بإعادة إقليمي قارص وأردهان اللذين كان قد تخلى عنهما بموجب «معاهدة الصداقة والأخوة» مع تركيا في آذار/ مارس 1921، وطالب بالحصول على قواعد عسكرية في منطقة المضائق، وتعديل معاهدة مونترو التي دخلت حيّز التنفيذ في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، لتحدد نظام المرور عبر مضائق البحر الأسود، كما طالب بعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر الأسود. وكان قيام الولايات المتحدة الأميركية في 14 نيسان/ أبريل 1949 بتأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يُعتبر «نظامًا أمنيًا جماعيًا»، حدا بتركيا إلى كشف سياستها الخارجية في هذا الاتجاه. وقد استمر جهدها في هذا الإطار ثلاثة أعوام، إلى أن أصبحت عضوًا رسميًا في الحلف في شباط/ فبراير 1952، لتكون الذراع العسكرية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وأصبحت أيضًا على خط المواجهة الأمامي ضده، وضد دول حلف وارسو المؤيدة له.

---

(1) أحمد دياب، «حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية - الروسية،» الأهرام الرقمي، كانون الثاني/ يناير 2013.
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1187044&cid=35>.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، صار التحول في طبيعة العلاقات التركية - الروسية أمرًا لا مفر منه[2].

اتسمت العلاقات التركية - الروسية، وتحديدًا في المدة الواقعة بين عامي 1991 و2002، بمزيج من التوتر وعدم الثقة والتعاون في مجالات مختلفة بينهما. كانت تركيا في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الاتحادية كوارث للاتحاد السوفياتي، لأن الاعتراف صدر يوم تفكك هذا الاتحاد في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1991، كخطوة ضرورية لبدء علاقاتهما الرسمية. وبعد زيارات رسمية متبادلة على مستوى وزيري خارجية الدولتين، وقّع رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل مع الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين في موسكو، بتاريخ 25 أيار/ مايو 1992[3]، معاهدة «مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي»، حيث اعتُبرت المعاهدة الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات التركية - الروسية،

---

(2) فاخر آرما أوغلي، «العلاقات التركية العربية في مرحلة المد القومي العربي (1945-1957)،» في: العلاقات العربية التركية، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي ومحمد صفي الدين أبو العز، 2 ج (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية؛ اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية، 1991-1993)، ج 2: من المنظور التركي، ص 198-199؛ فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (نيقوسيا: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، ص 19، وصلاح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، دراسات استراتيجية ومستقبلية؛ 1 (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999)، ص 35-37.

(3) Gülşah Güreş, «Security Dimension of Turkey's Relations with Russia: 2000 - 2010,» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January 2011, p. 21, <http://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12613026/index.pdf>.

والمبادىء التي تشكّل أساسًا لها بين الدولتين. وشددت المعاهدة خصوصًا على الجوانب الندية في العلاقات، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لحل المشكلات[4]. يمكن القول إن المعاهدة لم تمنع تباين المصالح وتناقض المواقف في النزاعات الإقليمية والاتفاقات الدولية بين الدولتين، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد انتاب روسيا قلق من الدعم الغربي، ولا سيما الأميركي[5]، لتركيا لاحتواء دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، واستغلال ما يتوافر لها من روابط وصلات تاريخية ولغوية وثقافية وجغرافية، لتعزيز فرص وجودها. ومن أجل ذلك، استخدمت وسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية[6]. ولربط هاتين المنطقتين بالدولة التركية، قامت تركيا من جهة بإنشاء مؤسسة «تيكا» في كانون الثاني/ يناير 1992، ومؤسسة «تورك صوري» في تموز/ يوليو من العام نفسه[7]، كما أنشأت تجمع

---

(4) هيلين ساري ايرتم، «العلاقات التركية - الروسية: شراكة اقتصادية أم عداوة أبدية؟ (1)،» السفير، 22/ 10/ 2012.

<http://m.assafir.com/content/ 1350865868184182100/Opinion>.

(5) Marek Menkiszak, «Towards a Strategic Partnership? Turkish–Russian at the Turn of the Twenty-First Century,» The International Relations and Security Network, Centre of Eastern Studies (July 2008), p. 74, <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=4888caa0-b3db-1461-98b9-e20e7b9c13d4&lng=en&id=90014>.

(6) صالح بن محمد الخثلان، الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، دراسات معاصرة؛ 5 (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2000)، ص 42.

(7) محرم أكشي، «في آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين لجسور الطاقة،» في: علي حسين باكير [وآخ.]، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 194.

الـدول الناطقـة باللغـة التركيـة فـي عام 1992 (وهـو التجمع الذي أصبح في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 منظمة إقليمية جديدة هي «مجلس تعـاون الـدول الناطقة باللغة التركيـة»). من جهة أخرى، وُسِّعت منظمة التعاون الاقتصادي لتشمل معظم دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز[8] من أجل تحقيق أهداف عدة في آن واحد، منها تعزيز «النموذج التركي» في الجمهوريات الإسلامية في دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وإضعاف النفوذ الروسي هناك[9].

أمّا في ما يتعلق بتبني المواقف المختلفة في النزاعات الإقليمية والقضايا الثنائية والدولية ذات الصلة بينهما، فإنه كان العنوان الأبرز في عقد التسعينيات من القرن الماضي، أكان في النزاع المسلح الذي نشب في جنوب القوقاز بين أرمينيا وأذربيجان في شباط/ فبراير 1999[10]، أم في تدخّل حلف الناتو في 30 آب/ أغسطس 1995، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان من جانب يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو (الجبل الأسود)) ضد مسلمي البوسنة والهرسك[11]. فروسيا دعمت أرمينيا ورفضت التدخّل في البوسنة، في حين ساندت تركيا أذربيجان، وأيدت العمليات العسكرية في يوغوسلافيا. وامتد هذا الخلاف أيضًا، في عام

(8) الخثلان، ص 42.

(9) Menkiszak, p. 75.

(10) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، دراسات عالمية؛ 18 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 24.

(11) غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية (الأردن: دار وائل للنشر، 2000)، ص 146.

1993 تحديدًا، إلى قضايا عسكرية بين تركيا المؤيدة فكرة توسيع عضوية الانضمام إلى الناتو، باتجاه شرق أوروبا ووسطها، وبين روسيا التي عبّرت عن قلقها ورفضها ذلك[12]، لما يمثّله من تهديد للأمن القومي الروسي والمصالح الروسية[13]. وشمل الخلاف بينهما معاهدة مونترو التي تنظم الملاحة البحرية للسفن الحربية والتجارية في البحر الأسود.

ففي عام 1993، فرضت تركيا قيودًا إضافية على حرية الملاحة في البحر الأسود، من خلال تبنّيها أحكامًا جديدة تتعلق بمرور السفن التجارية والسفن التي تنقل النفط الخام والسفن ذات الحركة الثقيلة، وطبقت هذه القيود في 1 تموز/ يوليو 1994. واحتجت روسيا على تلك الأحكام التي رأت أنها تتناقض مع اتفاقية مونترو[14]، ورفعت شكوى رسمية ضد تركيا في لجنة البحرية الأمنية في منظمة البحرية الدولية التي عقدت جلساتها بلندن في ما بين 11 و20 أيار/ مايو 1998. ونتيجة الدعم الدولي المساند لتركيا، لم تحقق روسيا ما تبتغيه من احتجاجها، كما وضعت اللجنة نظامًا جديدًا للمضائق التركية، دخل حيز التنفيذ في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، مع الأخذ بالاعتبار مصالح روسيا والدول الساحلية المطلة على البحر الأسود[15].

يمكن القول إن القضيتين الشيشانية والكردية كانتا من ضمن

---

(12) Menkiszak, p. 74.

(13) سليم حداد، منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية (دمشق: دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، 2003)، ص 33.

(14) Menkiszak, p. 73.

(15) Güreş, pp. 29-46.

العوامل الأخرى التي سببت حنقًا شديدًا في العلاقات التركية - الروسية، في عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 1994، شنّت القوات العسكرية الروسية اعتداءً على المقاتلين الشيشان، نجمت عنه خسائر في صفوف المدنيين. وأثارت تلك العمليات ردات فعل عاطفية في تركيا، بينما انتقدت السلطات التركية وخصوصًا البرلمان التركي روسيا، وخرجت تظاهرات موالية للشيشان في مختلف المحافظات التركية، وكان لجماعة قوقاز المهجر دور بارز فيها. في المقابل، اتهمت روسيا تركيا بالتساهل المفرط مع التنظيم الاجتماعي الذي يقدّم الدعم المالي إلى الانفصاليين الشيشان، ويهرّب المتطوعين والأسلحة إلى الشيشان، ويقدم في تركيا الرعاية الطبية للمقاتلين الجرحى.

ردت تركيا باتهام روسيا بالتسامح مع فعاليات الهياكل الكردية التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني وبدعمها، وهي تشن حملات إرهابية على الإقليم التركي. كما انتقدت بشدة افتتاح روسيا ما يسمّى «البيت الكردي» في عاصمتها موسكو في كانون الأول/ ديسمبر 1994، وسماحها لأعضاء حزب العمال الكردستاني بالالتحاق بتدريبات عسكرية في كانون الثاني/ يناير 1995[16]، وسماح مجلس الدّوما الروسي باستضافة ما يسمى البرلمان الكردي في المنفى، لعقد مؤتمره الثالث في موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 1995. وقد احتجت تركيا على هذه الاستضافة من خلال القنوات الدبلوماسية، وردّت روسيا على الاحتجاج بأنها تدرك ما تفعله، وليس لأي دولة أن تفرض وصاية على سلوكها[17].

(16) Menkiszak, p. 75.
(17) Güreş, p. 31.

بتتبّع حوادث حرب الشيشان الأولى، نخلص إلى استنتاج مفاده أن روسيا وظّفت الورقة الكردية لمواجهة الموقف التركي المتبنّي المسألة الشيشانية[18]. وما يدلّ على صحة هذا الاستنتاج أن روسيا باعت تركيا في منتصف التسعينيات من القرن الماضي معدات عسكرية مختلفة لاستخدامها ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، فيما امتنعت الدول الغربية عن بيعها الأسلحة، وبذلك تكون أول دولة في حلف الناتو تشتري أسلحة من روسيا[19].

من القضايا الأخرى التي أثارت خلافًا في العلاقات التركية - الروسية، قرار حكومة قبرص اليونانية في 5 كانون الثاني/ يناير 1997 شراء منظومة صواريخ «سام - 300» من روسيا[20]، فرأت تركيا في هذا القرار محاولة من حكومة قبرص اليونانية لإحداث خلل في التوازن العسكري في منطقة شرق البحر المتوسط[21]، وهدّدت في تصريحات لها باستخدام القوة العسكرية إذا ما نُشرت الصواريخ فيها[22]، فانتقدت روسيا تلك التصريحات بشدة[23]، لكنها عرضت على تركيا في 10 أيلول/ سبتمبر 1997، بغرض احتواء الأزمة، مقترَحًا يربط بين انسحاب الجنود الأتراك من قبرص الشمالية في

---

(18) Menkiszak, p. 76.

(19) K. Gajendra Singh, «Putin's Visit to Ankara; Russian - Turkish Relations in Perspective,» South Asia Analysis Group, Paper no. 1101, 27/8/2004, <http://www.southasiaanalysis.org/paper1101>.

(20) Güreş, p. 35.

(21) Menkiszak, p. 76.

(22) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 300.

(23) Menkiszak, p. 74.

مقابل إبطال صفقة الصواريخ، غير أن تركيا رفضت ذلك.

مع تصاعد الأزمة وإصرار روسيا على إتمام الصفقة، وجّهت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، عبر سفيرها في قبرص اليونانية جورجي مرادوف، تحذيرًا إلى تركيا مفاده أن أي اعتداء تركي على السفن الحاملة لمنظومة الصواريخ سيشعل حربًا إقليمية بينهما[24].

نظرًا إلى تسارع الحوادث باتجاه وقوع عمل عسكري وشيك في جزيرة قبرص، مع احتمال توسعه وامتداده بصورة آلية ليتحول صراعًا عسكريًا بين دولتين من دول الناتو، هما اليونان وتركيا، سارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى ممارسة نشاط دبلوماسي مكثف للجم تركيا، ولإقناع القبارصة اليونانيين بالتراجع عن الصفقة. وبعد سلسلة من تأجيلات القبارصة اليونانيين لتاريخ الاستلام، من خريف عام 1997 إلى أواخر عام 1998، نجح الجهد الأميركي، فقامت اليونان في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1998 بإقناع رئيس جمهورية قبرص اليونانية السابق غلافكوس كليريدس بالموافقة[25] على نشر الصواريخ في جزيرة كريت اليونانية، بدلًا من جمهورية قبرص اليونانية، وهو ما سبّب خيبة أمل لدى القبارصة اليونانيين[26]، وقوبل بالترحيب في تركيا، على الرغم من أن نصب الصواريخ «سام - 300» في جزيرة كريت اليونانية أحدث شيئًا من القلق[27].

(24) Güreş, p. 36.

(25) كرامر، ص 300.

(26) Güreş, p. 45.

(27) كرامر، ص 301.

يمكن تفسير إصرار روسيا على بيع قبرص اليونانية الصواريخ بأنه يأتي في سياق التنافس التركي - الروسي على دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، لأن روسيا اعتبرت هذه الصفقة التي وصفتها بـ «الصفقة البسيطة» بمنزلة ورقة رابحة كالورقة الكردية في مواجهة تركيا بشكل خاص، والدول الغربية التي تسعى إلى عزلتها بشكل عام[28].

من القضايا الأخرى التي زادت الخلافات بين تركيا وروسيا حدّة، قرار صدر عن مجلس الدوما الروسي في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 يقضي بالموافقة على منح عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني التركي، اللجوء السياسي في روسيا. فقد هددت تركيا بتعليق المشاريع المشتركة مع روسيا، خصوصًا في مجال الطاقة، إذا نُفّذ هذا القرار. ولاحتواء الأزمة بينهما، قام سفير روسيا في تركيا ليبادوف في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 بتسليم رسالة من رئيس وزرائه بريماكوف إلى نظيره التركي مسعود يلمز، تؤكد أن روسيا لن تسمح لعبد الله أوجلان بدخول أراضيها. ولم ينتهِ الأمر عند هذا المستوى، بل زعمت تركيا أن روسيا قامت، بالتعاون مع المخابرات الإيطالية، بنقل عبد الله أوجلان من إيطاليا الى روسيا في 16 كانون الثاني/ يناير1999. وإزاء هذا الزعم التزمت روسيا الصمت، ولم تنتهِ الأزمة بينهما إلّا بعد قيام المخابرات التركية بالقبض على أوجلان في منتصف شباط/ فبراير 1999[29].

(28) Anil Gürtuna, «Turkish – Russian Relations in the Post Soviet Era: From Conflict to Cooperation?» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University (January 2006), pp. 63–64. <http://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12607080/index.pdf>.

(29) Güreş, p. 43–44.

يعدّ تدخل الناتو في كوسوفو في 24 آذار/ مارس 1999، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات اليوغوسلافية ضد سكانها الألبان، وحرب روسيا الثانية ضد الشيشان في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، من القضايا الخلافية بين الدولتين؛ ففي الأولى، دعمت تركيا عمليات التدخل تلك، في حين أدانتها روسيا، وأبدت تعاطفها الشديد مع الحكومة اليوغوسلافية، أمّا في الثانية، فقامت روسيا باستئناف عملياتها العسكرية ضد الشيشان في داغستان، حيث نتج من استخدام القوة العسكرية انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وقد أثارت تلك العمليات انتقاد تركيا والدول الغربية لها[30].

تُعتبر «معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا» التي وقّعها في باريس، بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 ، أعضاء الناتو وروسيا، ودخلت حيّز التنفيذ في 17 تموز/ يوليو 1992، من القضايا الخلافية الأخرى بين تركيا وروسيا؛ فالأولى أصرت على التزام الثانية الكامل بنص المادة الخامسة من المعاهدة، وهي المادة التي تهدف إلى منع تزايد الوجود العسكري الروسي على حدود تركيا بعد أن عززت روسيا سيطرتها في القوقاز[31]؛ لذلك لم توقّع تركيا والناتو «المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا» التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا ما يُطلَق عليه «التزامات اسطنبول» التي تقوم على

(30) Menkiszak, p. 77.

(31) Gülperi Karayel, «Rivals or Partners? Turkish-Russian Relations in the Greater Black Sea Region Since 1999,» Thesis, Istanbul Bilgi University (2006), p. 61.

بنود عدة، منها سحب القوات العسكرية الروسية من مولدافيا وجورجيا[32]، وهذا مارفضته روسيا[33]. ومن القضايا الخلافية أيضًا مرور الطاقة عبر بحر قزوين؛ فقد وقّعت تركيا وجورجيا وأذربيجان، برعاية الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش[34]، على هامش قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي عقدت في اسطنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، اتفاقًا لبناء خط أنابيب نفط باكو- تبليسي- جيهان[35]، فرأت روسيا في هذا الاتفاق محاولة لكسر احتكارها مرور النفط والغاز عبر بحر قزوين[36].

على الرغم من التناقضات في علاقات تركيا بروسيا، لم ينقطع التعاون الاقتصادي بينهما، فقد بلغ معدل التبادل التجاري منذ عام 1992 حتى وقوع الأزمة الاقتصادية في روسيا عام 1998، ما بين 8 مليارات و10 مليارات دولار سنويًا. واستنادًا إلى مجلس الأعمال الروسي - التركي، بلغت الصادرات التركية إلى روسيا 600 مليون دولار في عام 2000، بينما بلغت الصادرات الروسية إلى تركيا في العام عينه 3 مليارات دولار.

أمّا «تجارة الحقيبة» بينهما، وهي تجارة غير مسجّلة، فقُدِّر

---

(32) نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية - الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية،» الأهرام الرقمي، تشرين الأول/ أكتوبر 2007،
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221969&eid=1538>.

(33) Menkiszak, p. 75.

(34) الخثلان، ص 30.

(35) علي جلال عبدالله معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط (2002-2007)» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 122.

(36) Menkiszak, p. 75.

حجمها في فترة 1991 - 1996 بما بين 6 ملايين و10 ملايين دولار سنويًا[37]. وفي مجال الاستثمار، بلغت استثمارات شركات البناء التركية في روسيا حتى نهاية عام 1998 ما يعادل 9.610 مليارات دولار[38]. وقد تأثرت شركات البناء التركية بالأزمة الاقتصادية التي لحقت بروسيا، إذ لم تتجاوز استثماراتها في قطاع البناء في أعوام الأزمة أكثر من 100 مليون دولار[39]. وكانت روسيا قد بدأت استثماراتها في تركيا عام 1995 في مجال المشروبات «الكحولية» وقطاع السياحة، فكان عدد السياح الروس يتزايد في تركيا حتى وصل في عام 1999 إلى 438.719 سائحًا[40].

وقد أدّت عوامل عدة إلى التقارب التركي - الروسي في العقد عينه الذي يمكن أن نطلق عليه «عقد التذبذب في العلاقات التركية - الروسية»، ومن هذه العوامل ما يلي:

- إدراك روسيا أن التحرك أو النشاط التركي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز لا يشكل أي تهديد جدي لنفوذها في المنطقتين[41].

(37) Duygu Bazoğlu Sezer, «Turkish-Russian Relations a Decade Later: From Adversity to Managed Competition,» Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Centre for Strategic Research SAM, vol. 6, no. 1 (March - May 2001), <http://sam.gov.tr/turkish-russian-relations-a-decade-later-from-adversity-to-managed-competition/>.

(38) Müberra Pirinçci, «Turkish Russian Relations in the Post - Soviet Era Limits of Economic Interdependence,» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University (August 2009), p. 56, <http://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12611004/index.pdf>.

(39) Karayel, p. 83.

(40) Pirinçci, pp. 56-57.

(41) Menkiszak, p. 75.

- انتهاء حرب جنوب القوقاز بموجب اتفاقية وقِّعت لوقف القتال في 12 أيار/ مايو 1994[42].

- انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك بموجب اتفاقية «دايتون»، التي وقعت في 10 كانون الثاني/ يناير 1995[43].

- انتهاء حرب الشيشان الأولى عام 1996.

- دخول روسيا وحلف الناتو علاقات براغمانية قصيرة الأمد ما بين عامي 1997 و1998.

- تراجع- ولو على نحو قليل - الدعم الروسي للقضية الكردية[44].

- قرار المجلس الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في لوكسمبورغ في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1997، عدم ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سبب هذا القرار إحباطًا وخيبة أمل تركيين[45].

- توقيع اتفاق مد خط أنبوب الغاز «المجرى الأزرق»، في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1997، والذي يربط روسيا بتركيا من خلال قاع البحر الأسود. ويرمز هذا الاتفاق بواقعية إلى تقوية التعاون الاقتصادي بينهما، إذ رأت روسيا في

---

(42) تشيتريان، ص 26.

(43) عماد جاد، «اتفاق (دايتون): هل ينهي الصراع في البوسنة؟» السياسة الدولية، السنة 32، العدد 123 (كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 268.

(44) Menkiszak, p. 76.

(45) محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 92 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 181.

تركيا، من خلال هذا الاتفاق، شريكاً مهماً، وفي المقابل أظهرت تركيا انفتاحًا باتجاه روسيا[46].

يجدر بنا ملاحظة، أن الخلافات المذكورة آنفًا (ولا سيما أزمة كوسوفو وحرب الشيشان الثانية) لم تؤدِ إلى تدهور العلاقات التركية - الروسية، بل كانت نقطة تحوّل بينهما؛ إذ قام رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد (يوم كانت حرب الشيشان مستعرة) بزيارة روسيا بين 4 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وعقد اتفاقات عدة مع المسؤولين الروس، منها الإعلان المشترك لمكافحة الإرهاب، معلنًا في موسكو أن المسألة الشيشانية مسألة داخلية روسية[47]. كما جرى في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر توقيع اتفاق آخر يقضي بالتزام رسمي بمشروع «المجرى الأزرق». ويمكن القول إن الزيارة تلك تُعَدّ التحول الثاني في العلاقات التركية - الروسية، لأنها وضعت الأساس للتطور الإيجابي في علاقاتهما، فقد تلاها في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1999، توقيعهما مذكرة تفاهم للتعاون على محاربة الإرهاب. وفي السياق عينه، أكد رئيس الوزراء الروسي حينئذ فلاديمير بوتين أن روسيا الاتحادية لن تدعم أي نشاط إرهابي يستهدف تركيا، بما في ذلك نشاط حزب العمال الكردستاني، وأنها تدين الإرهاب الدولي[48].

---

(46) Menkiszak, p. 74.

(47) Bülent Aras, «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership,» *Today's Zaman*, 11 August 2009, <http://www.sundayszaman.com/sunday/newsDetail_getNewsById.action?newsId=183695>.

(48) Mohamad Arafat and Luqman O. Mahmood Alnuaimy, «The Turkish - Russian Relations in the Era of Akp,» İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi <http://www.iibfdergi.aku.edu.tr/pdf/13_2/5.pdf>.

في أيار/ مايو 2000، وصل بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية، وافتتح عهد مرحلة جديدة من العلاقات بتركيا[49]. وبدأت كلتا الدولتين تقويم علاقاتها الاقتصادية السياسية والعسكرية التقنية، وفي مختلف المجالات الأخرى، كي تؤسسا لعلاقات تختلف عن المعهود في عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ ذلك أن الرغبة المشتركة حاضرة للوصول بها إلى أعلى المستويات. فقد شهد عام 2000 لقاءات وزيارات متبادلة، فالتقى، على هامش «اجتماع الألفية» الذي عُقد بمدينة نيويورك الأميركية في 6 أيلول/ سبتمبر 2000، الرئيس التركي أحمد سيزر نظيره الروسي بوتين، كما زار رئيس وزراء روسيا الاتحادية ميخائيل كاسيانوف تركيا، مصطحبًا معه مجموعة من وزرائه، كوزير الطاقة ووزير العلوم والتكنولوجيا، وكبار مسؤولي الدولة. وكانت تلك الزيارة نقطة تحوّل في العلاقات التركية - الروسية، لسببين، **الأول**: تصريح رئيس الوزراء في أثناء زيارته بالقول «روسيا وتركيا ليستا متنافستين، إنما هما شريكتان، وستقيم حكومتانا علاقات على أساس هذا المبدأ»[50]. وقد قدمت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، التي انتقدتها روسيا وتركيا[51]، فرصة للالتقاء في إطار الفهم المتبادل من خلال تجاوز المشكلات الثنائية والتشديد على تعاونهما الاقتصادي. وفي هذا السياق، وقّع وزير خارجية

---

(49) Pirinçci, p. 65.

(50) Fatih Özbay, «The Relations between Turkey and Russia in the 2000s,» Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Centre for Strategic Research SAM, Autumn 2011, p. 76. <http://sam.gov.tr/the-relations-between-turkey-and-russia-in-the-2000s>.

(51) Gürtuna, pp. 74-75.

تركيا إسماعيل جيم ونظيره الروسي إيغور إيفانوف في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة بعنوان[52] «خطة عمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية». وقد دعت هذه الوثيقة إلى التعاون بين الدولتين في مجالات عدة، منها: الحفاظ على استقرار أوراسيا، ومكافحة الإرهاب الدولي الذي كان سببًا في المشكلات بينهما[53]. وساهمت هذه الوثيقة في اكتساب علاقاتهما زخمًا في المجال العسكري - الدفاعي؛ ففي 14 كانون الثاني/ يناير 2000، وقّعت الدولتان في أنقرة اتفاق تعاون في المجال العسكري، واتفاقًا في مجال التدريبات العسكرية كما شكّلت لجنة مشتركة في مجال الدفاعات الصناعية التي عقدت أول اجتماعاتها بأنقرة في أيلول/ سبتمبر 2002[54].

السبب الثاني أن العلاقات التركية - الروسية ازدادت تحسنًا على الصُعُد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة، مع تسلُّم حكومة العدالة والتنمية الحكم في تركيا في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، مما لا ينفي وجود بعض القضايا الخلافية. وهو ما سنحاول تحليله في هذه الدراسة لفهم مسار هذه العلاقات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وطبيعتها، أكانت علاقة شراكة أم علاقة تنافس، أم الاثنتين معًا. لذلك، لابد من تناول مصطلحي الشراكة والتنافس للقيام في ما بعد بتحديد طبيعة تلك العلاقة التي تُعرف بـ «الشراكة». وعلى الرغم من أن مصطلح

---

(52) Özbay, p. 76.

(53) Gürtuna, p. 75.

(54) Güreş, pp. 52-53 .

الشراكة هو من مصطلحات علم الاقتصاد لتعريف العلاقة بين منظمات الأعمال، فمن المفيد أيضًا في تحديد العلاقات السياسية والأمنية والدولية بين دولتين أن يتم إنشاء شراكات لغرض تحقيق هدف سياسي واقتصادي وأمني مشترك. فالشراكة بين دولتين لا تعني التعاون على المستويات كافة، بل يمكن أن ينصب التعاون، مثلًا، على تحقيق هدف اقتصادي فقط من دون إحداث أي أثر سياسي بينهما. ومع ذلك، من الوارد أن تتأثر العلاقات السياسية بذلك التعاون إيجابيًا؛ فالمجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية كلها مترابطة ويؤثر بعضها ببعض، كأن تتشارك دولتان في مجال معيّن وأن تتنافسا في مجال آخر، بحيث لا يؤثّر هذا سلبًا في علاقاتهما الثنائية، والعلاقات الروسية - التركية مثال جيد على ذلك. أما مصطلح «التنافس»، فيعرَّف على أنه «تنافس شخصين أو أكثر على تحقيق هدف واحد».

من الممكن القول إن التنافس يظهر عندما تتداخل المصالح السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية بين الدولتين؛ ففيما يتعاون الشركاء من أجل تحقيق هدف مشترك، نجد المتنافسين يتنافسون للحصول عليه. أضف إلى ذلك، ولذلك دلالة، أنه لتكون هناك علاقة تنافسية بين دولتين أو أكثر، يجب أن يكون هناك مساواة تقريبية في القدرات والموارد على حدّ سواء، بحيث تكون لديهم القدرة على منع الآخر من الوصول إلى الهدف، علاوة على أنه يمكن أن تشمل المنافسة مجالات الاقتصاد والسياسة والفكر والدِّين والأهداف العسكرية[55].

---

(55) Karayel, pp. 4–6.

- **فرضية الدراسة**

تفترض الدراسة وجود علاقة بين مدى تطور العلاقات التركية - الروسية بشكل إيجابي، ورغبة البلدين المشتركة في تطويق الخلافات التي تحدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية. وتشتمل الفرضية على متغيرين رئيسين: المتغير المستقل، وهو وصول حكومة العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، والمتغير التابع، وهو العلاقات التركية - الروسية.

- **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية دراسة العلاقات التركية - الروسية من أنها علاقات بين دولتين من الدول المحورية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، في إطار الجماعة الدولية؛ فتركيا قوة إقليمية صاعدة ذات ثقل ديموغرافي، وتمتاز بموقع استراتيجي ساهم في تعدد الدوائر (الأوروبية، الغربية الأطلسية، الشرق أوسطية، الآسيوية - آسيا الوسطى والقوقاز - الإسلامية، البحر الأسود، البلقان) وتعدد اهتمامات سياساتها الخارجية وتحركاتها. أمّا روسيا، فهي دولة كبرى، ودورها فاعل في الجماعة الدولية، لأنها تشغل جزءًا مهمًا من شمال أوراسيا، وترتبط بأوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا، ولأنها دولة أوروبية ذات عمق آسيوي واضح، وبالتالي تنتمي إلى كلتا البيئتين، لا جغرافيًا فقط، بل سياسيًا واقتصاديًا أيضًا.

- **أهداف الدراسة**

يتمثّل هدف الدراسة في تأكيد قناعة مفادها أن العلاقات بين

الدول لا تسير على نسق واحد؛ فالتصورات السلبية الموروثة بين تركيا وروسيا التي تعود إلى العداء التاريخي بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، وتوتر العلاقات بينهما في مرحلة الحرب الباردة، ليسا بالضرورة الناظم الوحيد لعلاقاتهما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالمصالح المشتركة بين الدولتين تشكل أحد محددات تلك العلاقة؛ فلو كان تاريخ العداء بين دولتين هو المحدد الرئيس لتطور علاقتهما، لما وصلت العلاقات الفرنسية - الألمانية إلى ما وصلت إليه الآن، بالنظر الى تاريخهما العدائي من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

- **نطاق الدراسة**

ينحصر النطاق الزمني للدراسة في المدة الواقعة بين 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، وهو تاريخ تسلُّم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، ونهاية كانون الأول/ ديسمبر 2012، باعتباره الشهر الأخير من العام المكمل لعقد من الزمن مر على وصول ذلك الحزب إلى السلطة. ونظرًا إلى ما تمثّله الأزمة السورية من تناقض حاد في موقف كلٍّ من تركيا وروسيا منها، اضطرت الدراسة إلى توسيع نطاقها الزمني حتى نيسان/ أبريل 2013، ولا سيما في مجال الانتقادات والتصريحات المتبادلة تجاهها.

- **منهج الدراسة**

ليس من المبالغة القول إن طبيعة العلاقات التركية - الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يراوح بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وإن رجحت

كفة أحدهما على الآخر ليصبح الطابع الغالب في مسار علاقات الدولتين؛ فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة الغالبة لعلاقاتهما، وتارة أخرى تكون الطبيعة التصارعية هي السمة المميزة لهما، في حين تحاول أن تظل على مستوى متقارب، وهو ما ينطبق على مسار العلاقات التركية - الروسية، إلّا أن الدولتين حرصتا وقتها، وإلى الآن في عهد حكومة رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان ورئيس الاتحاد الروسي بوتين، على تنمية علاقاتهما، والحفاظ على مستوى معيّن من التقارب، حماية لمصالحهما المتبادلة، من دون إغفال القضايا الخلافية والعقبات بينهما[56]. لذا، فإن «اقتراب المصلحة الوطنية» هو الأنسب لبحث وتحليل علاقة الدولتين خلال المدة الزمنية المراد دراستها وتحليلها.

• تقسيم الدراسة

لأن العلاقات بين الدول لا تسير على خط مستقيم، ولأن تطورها تطورًا إيجابيًا أو سلبيًا يعتمد على طبيعة العلاقات الثنائية والتفاعلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، قُسمت الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسة:

- مرحلة تأسيس الشراكة في العلاقات التركية - الروسية بين عامي 2002 و2004.
- مرحلة الشراكة المادية الملموسة في العلاقات التركية - الروسية بين عامي 2004 و2008.

---

(56) محمد طلعت، «العلاقات التركية - الروسية: مجالات التقارب وقضايا الخلاف،» رؤية تركية، العدد 2 (صيف 2013)، ص 103.

- مرحلة تنوّع المصالح في العلاقات التركية - الروسية للمدة الواقعة بين عامي 2008 و2012.

أولًا: تأسيس الشراكة في العلاقات التركية - الروسية (2002-2004)

وصل حزب العدالة والتنمية، المنبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعية الإسلامية، إلى السلطة في تركيا عبر الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، ووصِف ذلك بأنه «حدث تاريخي»؛ لأن ذلك الحزب تمكّن من تأليف حكومة بمفرده، من دون الحاجة إلى ائتلاف حكومي[57]. وقد وضع أحمد داود أوغلو، المهندس الفكري لحكومة حزب العدالة والتنمية والمستشار السياسي الذي أصبح في أيار/ مايو 2000 وزير خارجية تركيا في حكومة أردوغان، لحكومة العدالة والتنمية أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة[58]. وبناء عليها يتعيّن على تركيا التزام ستة مبادئ، حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة، هي: مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن؛ مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشكلات)؛ مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار؛ مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، وهو يرتكز على حقيقة أن العلاقات بين الدول ليست بديلة بعضها من بعض، بل هي متكاملة في

(57) جان ماركو، «زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا،» في: عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط 2 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 11.

(58) Güreş, p. 53.

ما بينها، وهذا مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الناتو، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهد تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسياستها مع روسيا وأوراسيا على الوتيرة نفسها من التزامن، باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة بعضها من بعض؛ مبدأ الدبلوماسية المتناغمة؛ مبدأ أسلوب دبلوماسي جديد(59).

على الرغم من هذه المبادىء، وخصوصًا المبدأ الرابع، لم تخفِ روسيا مخاوفها من أن تتجه الحكومه التركية الجديدة ذات المرجعية الإسلامية إلى دعم المقاتلين الشيشان بكل الوسائل ضد الحكومة الروسية(60). ولطمأنة روسيا وتبديد مخاوفها، صرح رئيس وزراء تركيا عبد الله غول الذي تولى رئاسة الوزارة من 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 إلى 14 آذار/ مارس 2004، لصحيفة ديلي نيوز التركية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بما يلي: «هدفنا أن نُظهر للعالم أننا دولة ذات شعب مسلم، يستطيع أن يكون أيضًا ديمقراطيًا، شفافًا، عصريًا، ويتعاون مع الجماعة الدولية». ولتأكيد هذا التوجه، قام رئيس حزب العدالة والتنمية أردوغان، الذي أصبح في ما بعد رئيس وزراء تركيا، بزيارة روسيا في

(59) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة نافع وبرهان كوروغلو (بيروت؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 614.

(60) James W. Warhola and William A. Mitchell, «The Warming of Turkish-Russian Relations: Motives and Implications,» *Demokratizatsiya*, vol. 14, no. 1 (Winter 2006), p. 11.

كانـون الأول/ ديسـمبر 2002[61]، وأكّـد ضـرورة وقـوف تركيا مع روسيا في محاربة الإرهاب[62]. وأعرب الرئيس الروسي بوتين من جانبـه عـن رضاه عن مسـتوى العلاقات بتركيـا. واتـفـق الزعيمان علـى تعزيـز التعـاون الاقتصادي بين دولتيهما[63]. ولكن من جانب آخـر، نظـر صانـع القـرار الروسـي إلـى تركيا على أنهـا فاعل أكثر اسـتقلالية في السياسـة الخارجية، على خلاف ما كانت عليه في أثنـاء الحـرب البـاردة، حيـن كانـت توصف بأنها حليفـة الولايات المتحدة الأميركية[64].

انعكـس التقـارب الدبلوماسـي بيـن الدولتين علـى علاقاتهما الاقتصاديـة؛ فعلـى مسـتوى التبـادل التجـاري بينهمـا، ارتفـع مـن 5.031 مليارات دولار في عام 2002، إلى 10.860 مليارات دولار في عام 2004. وعلى مستوى قطاع الطاقة، زاد اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي في تلك المدة من 17.624 مليار دولار إلى 22.174 مليار دولار[65]. والملاحظ على هذه الإحصاءات أن هناك عجزًا تجاريًا بين الدولتين، قد يكون للأسباب التالية:

- زيادة اسـتهلاك تركيا الغاز الطبيعي الروسـي، وزيادة ارتفاع أسعار الطاقة التي تنعكس بشكل سلبي على المستورد التركي.
- أدت الأزمـة الاقتصاديـة التـي ضربـت روسـيا بين عامي 1998

(61) Robert O. Freedman, «Russian Policy toward the Middle East under Putin: The Impact of 9/11 and the War in Iraq,» *Alternatives*, vol. 2, no. 2 (Summer 2003). <http://www.alternativesjournal.net/volume2/number2/putin.htm>.

(62) Karayel, p. 73.

(63) Freedman, «Russian Policy».

(64) Aras, «Turkey and the Russian Federation».

(65) Pirinçci, pp. 68–74.

و1999 إلى تخفيض 75 في المئة من قيمة العملة الروسية، الروبل، وهو ما تسبب في انخفاض حاد للاستيرادات الروسية من تركيا. ونتيجة تداعيات الأزمة، قررت روسيا اتّباع «سياسة الإحلال» والبدء في إنتاج بعض المواد المستوردة في الأسواق المحلية، وأصبحت قادرة على المنافسة في قطاع النسيج وصناعة المواد الغذائية.أضف إلى ذلك أن اتفاقية التعاون والصداقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي أثرت تأثيرًا سلبيًا في المصنوعات التركية.

- اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وهو يتكوّن من شقين، الأول هو تدني جودة المنتجات التركية التي كانت تدخل روسيا في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي من خلال تجارة «الحقيبة» التي خلقت في روسيا انطباعًا سيئًا عن هذه المنتجات. أما الشق الثاني، فيتعلق بتوجّه روسيا إلى استيراد المنتجات من الصين وبولندا كون أسعارها منخفضة نسبيًا وأكثر جاذبية لها[66]. ويوضح السبب الثالث بالأرقام تراجع تجارة «الحقيبة» بين روسيا وتركيا، فهي انخفضت في عام 2004 وبلغت قيمتها 3.880 مليارات دولار، في حين بلغت في عام 2002 قيمة 4.068 مليارات دولار[67]. ويُعزى هذا التراجع إلى سببين، أولهما جرى تناوله في السبب الثالث، وهو عدم التوازن التجاري بين الدولتين، وثانيهما يتعلق بإجراءات عضوية روسيا في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ لأن هاتين المؤسستين فرضتا عليها أن تضع

---

(66) Gürtuna, pp. 79-82.

(67) Pirinççi, p. 70.

قيودًا على تجارة «الحقيبة» والاقتصاد غير المسجل اللذين لا تسمح بهما. كما أجبر صندوق النقد الدولي روسيا على اتخاذ إجراءات لزيادة ضريبة الدخل، وتأسيس رقابة جمركية فاعلة لمنع تجارة «الحقيبة»[68].

ثانيًا: الشراكة المادية الملموسة (2004- 2008)

1- العلاقات الدبلوماسية

شهدت علاقات تركيا بروسيا في هذه المرحلة تبادل زيارات على مستوى رفيع، وتوقيع اتفاقيات ثنائية مهمة بينهما. ففي ما بين 23 و26 شباط/ فبراير 2004، زار نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا غول روسيا[69]، وبرفقته 150 من رجال الأعمال الأتراك، والتقى نظيره الروسي إيفانوف[70]. وفي أثناء الزيارة، وقّع غول وإيفانوف «برنامج مشاورات بين وزارة الخارجية التركية ووزارة الخارجية الروسية»، شمل مشاورات في القضايا الثنائية، على سبيل المثال التعاون السياسي والاقتصادي والأمن ومكافحة الإرهاب والشؤون القنصلية والثقافية، علاوة على المشكلات الدولية والإقليمية، وقد شملت الزيارة مجمل العلاقات الثنائية. أمّا في ما يختص بالجانب الاقتصادي من الزيارة، فقد عُقد اجتماع للمقاولين الأتراك والروس في إطار مجلس الأعمال التركي - الروسي[71]. وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الروسية، صرح

(68) Gürtuna, pp. 80–81.
(69) Özbay, p. 76.
(70) Arafat and Alnuaimy, p. 111.
(71) Güreş, p. 55.

وزير الخارجية التركي: «إن العلاقات التركية – الروسية تمتد مدة خمسة قرون مضت، واليوم يعاد اكتشافها من جديد، في وقت تشهد فيه الجماعة الدولية تغيرات مهمة»، كما أنه أكد «أهمية محاربة الإرهاب لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ورغبة تركيا في التعاون مع روسيا في هذا المجال»[72].

ما بين 5 و6 كانون الأول/ ديسمبر 2004، زار الرئيس بوتين تركيا، وكانت الزيارة الأولى من نوعها[73]، بعد آخر زيارة قام بها رئيس الاتحاد السوفياتي نيكولا بودغورني عام 1972[74]. واصطحب الرئيس بوتين في زيارته تلك وزير دفاعه سيرغي لافروف ورئيس تتارستان، وبعض رؤساء أكبر شركات في روسيا، وخصوصًا شركتي «غازبروم» و«تاتنفت». وقد اجتمع للمحادثات الرئيس بوتين والرئيس سيزر ورئيس الوزراء أردوغان، وشملت التعاون في مجالات مختلفة، كالدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد ومنطقة البحر الأسود ومكافحة الإرهاب ونقل الطاقة من خلال مضائق تركيا والقضايا الإقليمية مع تركيز على قضايا قبرص والقوقاز والشرق الأوسط. وأبدت روسيا رغبتها المتزايدة في الاستثمار في تركيا، كما عرضت عليها مشروع تصنيع جزئي لطائرات الهليكوبتر فيها، ثم إعادة تصدير ذلك المنتج. وفي المقابل، عبّرت تركيا عن اهتمامها بشراء المنتجات العسكرية الروسية.

في أثناء المحادثات، اقترح الجانب الروسي إنهاء النشاط

(72) Arafat and Alnuaimy, pp. 111–112.
(73) Aras, «Turkey and the Russian Federation».
(74) Özbay, p. 76.

الشيشاني في تركيا، بينما طالبت الأخيرة بإنهاء نشاط حزب العمال الكردستاني التركي في روسيا. كما وقّع الرئيس الروسي في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2004 ست اتفاقيات، هي:

- اتفاقية حماية الحقوق المتبادلة والملْكية الفكرية في إطار التعاون العسكري التقني.
- اتفاقية الحماية المتبادلة للمعلومات المصنَّفة والمواد المنقولة في إطار التعاون العسكري التقني.
- اتفاقية منع الحوادث البحرية خارج بحرهما الإقليمي.
- مذكرة تطوير التعاون في مجال الغاز ما بين «غازبروم» و«بوتاس».
- مذكرة تعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية للاتحاد الروسي، ومركز الأبحاث الاستراتيجية في وزارة الخارجية التركية[75].

توّجت تلك الزيارة بتوقيع الإعلان المشترك «تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد» بين تركيا وروسيا الاتحادية، وأعربت الدولتان في هذا الإعلان عن رغبتهما وإرادتهما المشتركة من أجل تعزيز وتقوية العلاقات بينهما على أساس التفاهم والثقة المتبادلة، وأكدتا من خلاله جملة أمور، منها على سبيل المثال وليس الحصر: يساهم التعاون المشترك بين الدولتين في تحقيق المصالح المشتركة، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز، والاتفاق على مكافحة الإرهاب الذي يشكّل

(75) Arafat and Alnuaimy, pp. 111–112.

تهديدًا جديدًا للسلم والأمن الدوليين، والاتفاق على مكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، بما في ذلك التهريب والاتجار غير المشروع، كالمخدرات والأسلحة والبضائع والاتجار البشري والأسلحة، وتعميق العلاقات الاقتصادية - التجارية من خلال تشجيع حرية حركة رؤوس الأموال، والبضائع والخدمات بين الدولتين، والتعاون في مجالي الطاقة والطاقة النووية، وتشجيع قطاع السياحة الذي سيساهم في التقارب بين الدولتين، وتطوير علاقاتهما الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات بينهما.

أشار البيان كذلك إلى أهمية التعاون في المجال العسكري التقني والصناعة الدفاعية. ووقّعت الدولتان أيضًا برنامج تعاون يشمل التعليم والعلوم والثقافة والشباب والرياضة، واتفقتا على أن يكون عام 2007 عام الثقافة الروسية في تركيا، وعام 2008 عام الثقافة التركية في روسيا[76]. وبعد التوقيع، صّرح الرئيس الروسي: «إن إعلان الصداقة والشراكة من شأنه أن يعزز الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب، وسيعطيها زخمًا». وأضاف: «نحن نؤكد مرة أخرى تصميمنا على تطوير علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي كل المجالات»، كما ثمّن جهد القيادة التركية في مكافحة الإرهاب، وعبّر عن رغبته في التنسيق مع تركيا في هذا المجال. أمّا الرئيس سيزر، فأكد «أن تطوير العلاقات بين الدولتين سيساهم

(76) Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs, «Joint Declaration between the Republic of Turkey and the Russian Federation on Progress towards a New Stage in Relations and Further Deepening of Friendship and Multidimentional Partnership,» Moscow, 13 February 2009. <http://www.mfa.gov.tr/joint-declaration-between-the-republic-of-turkey-and-the-russian-federation-on-progress-towards-a-new-stage-in-relations-and-further-deepening-of-friendship-and-multidimentional-partnership_-moscow_-13-february-2009.en.mfa>.

في السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة»[77].

هذه الزيارة مهّدت الطريق لتوثيق علاقة الصداقة ذات الطابع الشخصي بين الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء التركي أردوغان. وكانت هذه الصداقة من ضمن العوامل التي ساهمت في تطوير العلاقات التركية - الروسية[78]. ففي 10 كانون الثاني/ يناير 2005، زار أردوغان روسيا، مصطحبًا معه 600 من رجال الأعمال الأتراك، بعدما بات التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا مدخلًا من مداخل التقارب السياسي بينهما[79]. وقد ناقش أردوغان وبوتين قضايا ثنائية عدة، كبيع الغاز الطبيعي الروسي لتركيا، والعلاقات التجارية البينية، والقضايا الدولية[80] كالاحتلال الأميركي للعراق، ومشكلة إقليم ناغورني كاراباخ والقضية القبرصية[81]. وصرح الرئيس الروسي بأن دولته ستدعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة في حينه كوفي أنان للسلام في قبرص، وستعمل أيضًا على تطوير علاقاتها الاقتصادية بقبرص التركية[82].

في أثناء اللقاء، أعلنت روسيا تأييدها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في المقابل أيدت تركيا انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي كدولة مراقِبة[83].

---

(77) Arafat and Alnuaimy, p. 112.

(78) Karayel, p. 74.

(79) Asim Oku, «Turkey- Russia Relations Dynamics,» AIA Turkish Section (May 2005). <http://www.armeniandiaspora.com/showthread.php?32750-Turkey-Russia-Relations-Dynamics>.

(80) Gürtuna, p. 40.

(81) Menkiszak, p. 76.

(82) Gürtuna, p. 41.

(83) Aras, «Turkey and the Russian Federation».

في 17 تموز/ يوليو 2005، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة غير رسمية لروسيا، والتقى الرئيسَ الروسي بوتين في منزله الصيفي في مدينة سوتشي على ساحل البحر الأسود. وناقشا خلال اللقاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وأكد أردوغان أهمية التعاون المتعدد الأبعاد، وخصوصًا في مجال الطاقة. كما اعترف قبل مغادرة روسيا بأن هناك خلافات بشأن شراء 15 مليار م^3 من الغاز الطبيعي الروسي، وأن المفاوضات لا تزال مستمرة في هذا الشأن[84].

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، عُقد لقاء ثلاثي جمع الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء التركي أردوغان ورئيس وزراء إيطاليا وقتئذ سيلفيو برلسكوني في مدينة سامسون الساحلية التركية المطلة على البحر الأسود، وذلك ليجري بشكل رسمي[85] افتتاح خط أنابيب «بلو ستريم» الذي مدّد تحت مياه البحر الأسود لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا ، ثم إلى جنوب أوروبا في مرحلة لاحقة[86]. وبفضل هذا الخط، راح دور تركيا يتزايد كناقلة للغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا والأسواق الدولية الأخرى[87]. وفي ما بين 28 و30 حزيران/ يونيو 2006، زار الرئيس

(84) «Erdogan-Putin Discuss Iraq, Political Cooperation,» *Today's Zaman*, 18/7/2005, <http://www.todayszaman.com/columnist/mirza-cetinkaya_21856_erdogan-putin-discuss-iraq-political-cooperation.html>.

(85) Menkiszak, p. 78.

(86) باتريك سيل، «قراءة في جدول أعمال بوتين،» 21/ 11/ 2005، <http://www.voltairenet.org/article131311.html>.

(87) «Erdogan, Putin and Berlusconi Hold Video Conference Meeting,» Anadolu Agency, 22/10/2009. <http://www.aa.com.tr/en/news/33478—erdogan—putin-and-berlusconi-hold-video-conference-meeting>.

التركي السابق سيزر روسيا[88]، والتقى نظيرَه الروسي بوتين. وكان التعاون العسكري التقني محور محادثاتهما[89]. وفي 25 حزيران/ يونيو 2007، حضر الرئيس الروسي بوتين قمة دول منظمة التعاون الاقتصادي التي عُقدت في مدينة اسطنبول التركية[90]. ولم تقتصر اللقاءات على مستوى رؤساء ووزراء الدولتين، بل اتسعت لتشمل لقاءات ثنائية بين رئيسي البرلمانين في الدولتين، المجلس الوطني الكبير في تركيا والدوما في روسيا. وفي ما بين تموز/ يوليو 2006 وآذار/ مارس 2007، توصل رئيسا المجلسين من خلال محادثاتهما الثنائية إلى توقيع مذكرة تفاهم في 14 آذار/ مارس 2007، لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد شهد عام 2008 زيارات دبلوماسية متبادلة على مستوى وزيري الخارجية؛ ففي ما بين 18 و20 شباط/ فبراير 2008، زار وزير الخارجية التركي علي باباجان روسيا، والتقى نظيرَه الروسي سيرغي لافروف، وتركّزت محادثات الوزيرين على القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وفي المقابل، زار لافروف تركيا في 20 تموز/ يوليو 2008، والتقى نظيرَه التركي باباجان، وتركّزت المباحثات على تلك القضايا وسبل تطوير علاقات بلديهما تطويرًا إيجابيًا[91].

2- قضايا ومواقف محل اتفاق ما بين عامي 2004 و2008

بعد تناول طفرة الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين مسؤولي

(88) Özbay, p. 77.
(89) «The Future of Russian – Turkish Military – Technical Cooperation,» Rianovosti (June 2006). <http://en.rian.ru/analysis/20060626/50021092.html>.
(90) Menkiszak, p. 78.
(91) Güreş, p. 58.

الدولتين على مختلف المستويات الدبلوماسية، وما نتج منها من اتفاقيات ثنائية تساهم في تعزيز علاقاتهما الثنائية، نتطرق إلى أهم القضايا والمواقف التي كانت محل اتفاق بين تركيا وروسيا في تلك المرحلة، وهي على النحو التالي:

أ - تخوّف كلتا الدولتين من نتائج ما اصطُلح على وصفه بالثورتين الملونتين في جورجيا عام 2003، وفي أوكرانيا عام 2004، ومن توسيع حلف الناتو، وانضمام كلٍّ من بلغاريا ورومانيا إليه في آذار/ مارس 2004[92]؛ فروسيا رأت في الدعم الأميركي لذلك كله محاولة لتحجيم نفوذها في منطقة البحر الأسود. أمّا تركيا، فكانت قلقة من دعوى نشر الديمقراطية الأميركية في جورجيا وأوكرانيا على غرار ما حدث في العراق، حيث عمّت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار رافقها إضرار بمصالحها في تلك الدولة[93].

أمّا الموقف التركي من توسيع الحلف، على الرغم من الموافقة الرسمية عليه[94]، فتضمن تخوفًا من أن تركيا باتت مطوقة من حلف الناتو، ولا سيما بعد انضمام رومانيا وبلغاريا إليه في عام 2004، لذلك، تتعاون مع روسيا في منطقة البحر الأسود، وتعارض أي اختراق خارجي لها[95]، خصوصًا من جانب الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو[96]،

(92) Menkiszak, p. 77.
(93) Karayel, p. 69.
(94) Menkiszak, p. 77.
(95) Suat Kiniklioglu, «The Anatomy of Turkish-Russian Relations,» The Brookings Institution (May 2006). <http://www.brookings.edu/comm/events/20060523sabanci_3a.pdf>.
(96) Menkiszak, p. 77.

وذلك لسببين: **الأول** هو أنها لا ترى حاجة إلى وجود حلف الناتو في منطقة البحر الأسود، **والثاني** هو أنها ترى أن أي مبادرة إقليمية بشأن تلك المنطقة لا بد أن تشمل روسيا[97]. إذًا تركيا وروسيا متفقتان على عدم إحداث أي تغيير جيوستراتيجي، وعلى الحفاظ على الوضع القائم في منطقة البحر الأسود[98] بوصفها منطقة نفوذ خاصة بهما[99]. يضاف إلى ذلك أمر يتعلق بتركيا تحديدًا، ويتمثّل في المعوقات التي يضعها الاتحاد الأوروبي أمام انضمامها إليه، وهو ما دفعها إلى التوجه نحو تطوير علاقاتها بروسيا[100].

ب – توافق تركي – روسي على الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز، وضمان أمن البحر الأسود بجهد الدول الساحلية المطلة عليه. كما اتفقت الدولتان على إنشاء مجموعات فرعية منفصلة في منطقتي البحر الأسود والقوقاز، تضطلع بمهمة التشاور السياسي المنتظم. أضف إلى ذلك أن هناك إدراكًا تركيًا – روسيًا مشتركًا لسياسة الولايات الأميركية تجاه سورية وإيران[101].

ج – اقترحت تركيا في آذار/ مارس 2004 مبادرة أمنية جديدة أُطلق عليها ائتلاف البحر الأسود، وتوجت بإجراء تركيا وروسيا في آذار/ مارس 2006 مناورات عسكرية مشتركة في البحر الأسود[102].

---

(97) Kiniklioglu, «The Anatomy».
(98) Menkiszak, p. 77.
(99) Karayel, p. 69.
(100) Sergey Markedonov, «A New Direction for Russian Turkish-Relations,» Russia Profile, 11/1/2007. <http://russiaprofile.org/international/a1193922578.html>.
(101) Kiniklioglu, «The Anatomy».
(102) «Russian - Turkish Naval Exercise Starts in Black Sea,» Ria Novosti,

د - توافق تركي - روسي بشأن قضايا استراتيجية؛ فالدولتان وقفتا ضد سياسة الولايات المتحدة الأميركية في موضوع عزل إيران وسورية، وضد محاولاتها الرامية إلى تغيير الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط بواسطة القوة المسلحة. ولا يمنع هذا التوافق وجود تباين بين دوافع مواقف كلتا الدولتين؛ فتركيا كانت تخشى زعزعة الاستقرار في بيئتها الجيوسياسية، بينما كانت روسيا مهتمة أكثر بإبعاد الولايات المتحدة الأميركية عن مجالها الحيوي التقليدي. وكان هناك أيضًا توافق تركي - روسي على تبنّي الحل السلمي «للنزاعات المجمدة» في جنوب القوقاز(103).

هـ - وافقت تركيا على العمل على تسهيل انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية(104).

و - أيدت تركيا رغبة روسيا في الحصول على صفة دولة مراقِبة في منظمة المؤتمر الإسلامي(105).

ز - أيدت روسيا جهد تركيا الدبلوماسي الرامي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(106).

28/2/2006. <http://cn.rian.ru/world/20060228/43824928.html>.

(103) Igor Torbakov, «The Georgia Crisis and Russia – Turkey Relations,» The Jamestown Foundation, Washington, 2008, pp. 7-15. <http://www.jamestown.org/uploads/media/GeorgiaCrisisTorbakov.pdf>.

(104) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة؛ 36 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 183.

(105) Kiniklioglu, «The Anatomy».

(106) Ilan Berman, «Turkey Tilts Eastward,» RFE/RL NewsLine, 9/3/2004, <http://www.ilanberman.com/5991/turkey-tilts-eastward>.

على الرغم من أن روسيا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي كي تدعم انضمام تركيا إليه، فإن لهذا التأييد ما يبرره، وذلك لسببين: أولهما هو أنه يُعَدّ مؤشرًا إلى التطور الإيجابي في العلاقات التركية - الروسية، وثانيهما هو أن روسيا التي تصر على أن تُطلق على نفسها لقب قوة عظمى، هي قوة عالمية فاعلة لا يستهان بها؛ أكان في منطقة البحر الأسود وجنوب القوقاز وبحر قزوين ومناطق آسيا الوسطى، أم في أجزاء من الشرق الأوسط، في إيران وأفغانستان، وذلك بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن. كما أن مكانتها كقوة نووية كبرى تُعَدّ إحدى ركائز الاستقرار الاستراتيجي العالمي، فضلًا عن عضويتها في اللجنة الرباعية بشأن الشرق الأوسط التابعة للأمم المتحدة، وتجارة الأسلحة مع دول المنطقة[107]، فاهتمامها بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ينسجم مع جملة الحقائق التي ذُكرت في سياق السببين.

ح - اتفقت الدولتان على ضرورة إنهاء الاحتلال الأميركي للعراق وحل قضية الشرق الأوسط (الصراع العربي - الإسرائيلي) برعاية الأمم المتحدة[108].

ومما لا شك فيه أن هذه التوافقات التركية - الروسية تتعارض بقدر كبير مع السياسة الأميركية في القوقاز والبحر الأسود والشرق الأوسط[109]. ولعل الأمر الذي ساهم في التوصل إلى هذه التوافقات المتعددة الأبعاد وجود رئيسين، رئيس الوزراء التركي

(107) ديمتري ترينين، «من إسطنبول إلى تركيا: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا،» رؤية تركية، العدد 2 (صيف 2013)، ص 90.

(108) Erdogan–Putin «Discuss Iraq».

(109) Kiniklioglu, «The Anatomy».

أردوغان والرئيس الروسي بوتين، ينتهجان الواقعية السياسية في بيئتهما الإقليمية.

3- قضايا ومواقف محل خلاف في الفترة 2004-2008

لا ينفي التوافق التركي - الروسي المشار إليه آنفًا، وجود تناقضات أو خلافات بينهما، بشأن قضايا عدة هي:

أ - عارضت تركيا نشاط حزب العمال الكردستاني التركي بذريعة أنه نشاط ثقافي يصب في مصلحة روسيا، ورأت فيه استهدافًا لها، واستمرارًا للمشكلات بينها وبين روسيا. ولم تبالِ روسيا بتلك المعارضة، بل عُقد في موسكو في 21/ 2002/12 مؤتمر لممثلي الناشطين الكرد في سبيل الحرية والديمقراطية[110]. وعارضت تركيا أيضًا وجود «البيت الكردي» الذي يمثّل حزب العمال الكردستاني[111]، وهو البيت الذي افتُتح في موسكو عام 1995[112].

ب - اتهمت تركيا روسيا بإيواء حزب العمال الكردستاني، في حين اتهمت روسيا تركيا بإيواء العديد من القادة الشيشانيين على أراضيها، وتقديم الدعم المادي لهم. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق غول، في أثناء زيارته لروسيا المشار إليها آنفًا، قال: «زوَّدتنا موسكو بقائمة بأسماء المواطنين الأتراك المتورطين في أعمال إرهابية، وسيتم دراسة تلك الأسماء دراسة وافية». وأضاف: «ربما هناك

(110) Güreş, p. 54.
(111) Kinikliogl u, «The Anatomy».
(112) Karayel, p. 86.

بعض المقاتلين الذين قُتلوا في الشيشان وهم مواطنون أتراك»، كما علّق قائلًا: «وقعت أعمال إرهابية في اسطنبول، والجناة يحملون جوازات سفر تركية أيضًا. أمّا الموارد المالية التي تُجمع لأغراض إنسانية، فيوزّعها الهلال الأحمر التركي». ثم أردف قائلًا: «طلبت تركيا من روسيا إعلان حزب العمال الكردستاني التركي حزبًا إرهابيًا، وردّت روسيا بأنها ستقوم بدراسة هذا الطلب»[113]، ولم يترجَم هذا الطلب فعليًا، لأن الاستخبارات الروسية كانت تتعاطف مع المنظمات الكردية الموجودة في روسيا، بما فيها حزب العمال الكردستاني. ولهذا كانت مترددة في قطع الاتصالات بالأكراد، خصوصًا أنها كانت تتوقع تنامي قوة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تعامل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتوازن دقيق بين الوعود التي قُطعت لتركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وحساباتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط[114].

ج - استخدمت روسيا في 21 نيسان/ أبريل 2004 حقّ النقض ضد خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، للسلام في قبرص[115]، وهي الخطة التي كانت تدعمها تركيا[116].

د - استاء الروس من قيام تركيا بتسليم جورجيا معدات عسكرية[117]، وتقديم مساعدات عسكرية لها ولأذربيجان. كما

(113) Singh, «Putin's Visit to Ankara».

(114) Kiniklioglu, «The Anatomy».

(115) Menkiszak, p. 78.

(116) «استفتاء عام على خطة توحيد قبرص،» موقع بي بي سي، 2004/4/1، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3588000/3588309.stm>.

(117) Oku, «Turkey – Russia Relations».

ساهمت تركيا في بناء أكاديميات في باكو وتبليسي، وفي تأهيل القاعدة الجوية في مارنيولي الأذرية والقاعدة العسكرية في فارياني الجورجية[118].

هـ - شرّع الدوما الروسي في نيسان/ أبريل 2005 قانونًا يعتبر العثمانيين مسؤولين عن «إبادة الأرمن العثمانيين» عام 1915، وأبدت تركيا امتعاضها منه[119].

و - رفضت تركيا في القمة التي عُقدت بمدينة أنطاكيا التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، لدول المنتدى التركي، طلب روسيا الحصول على العضوية فيه كدولة مراقِبة.

ز - تناقض موقف الدولتين بشأن مشكلة كوسوفو؛ فقد كانت تركيا متعاطفة مع توجهات ألبان كوسوفو في الحصول على استقلالهم، فأيدت في آذار/ مارس 2007 خطة السلام التي قدمها مارتي أهتساري المبعوث الخاص للأمم المتحدة[120]، والتي نصّت على منح كوسوفو الاستقلال تحت إشراف بعثة دولية برعاية الاتحاد الأوروبي[121]، بينما انتقدت روسيا تلك الخطة بشدة، كما انتقدت الدول الغربية وتركيا، وأعلنت أنها ستستخدم حق النقض

---

(118) تشاتام هاوس، «الصفقات الكبرى» ترسم خطوط النفط والغاز.. وتعريفات الحلفاء والأعداء: تركيا - روسيا... إدارة القوقاز بثنائية المصالح المتبادلة والمتضاربة،» ترجمة شاهر عبيد، النهار (الكويت)، 10/ 1/ 2010،
<http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=188580>.

(119) هاوس، «الصفقات الكبرى».

(120) Menkiszak, p. 78.

(121) محمود حمدي أبو القاسم، «كوسوفو وتحديات الاستقلال،» الأهرام الرقمي، نيسان/ أبريل 2008، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=702721&eid=1875>.

فـي حـال عرضها على مجلس الأمـن الدولي للتصويت[122]. وفي جلسة استثنائية عُقدت للمجلس النيابي الكوسوفي (البرلمان) بتاريخ 17 شباط/ فبراير 2008، أعلن رئيس المجلس يعقوب كراسنيكي استقلال كوسوفو الذي اعترفت به تركيا، في حين اعتبرت روسيا أن هـذا الاسـتقلال مـن طـرف واحـد عمل «باطل وملغـى»، وأنه يتعـارض مـع ميثـاق الأمـم المتحـدة، ولهـا دوافعهـا لرفضه، فهي كانت تخشـى من تعزيز الوجود العسـكري على حدودها وتوسـيع حلـف الناتـو شـرقًا، علـى الرغـم من تأكيد الحلف أن توسـيعه لا يسـتهدفها، لكنها كانت ترى، كما جاء على لسـان وزير خارجيتها لافروف، «أن الوقائع الملموسة تختلف عن النيات المعلنة». ومن المعروف أن روسيا ترتبط بدولة صربيا بمصالح اقتصادية تعكسها اتفاقات تجارية تبسط من خلالها روسيا سيطرتها على قطاع الطاقة في المنطقة. وصربيا بوابة اقتصادية لروسيا في الفضاء الأوروبي، واستقلال كوسوفو بالطبع مؤثر سلبي في المصالح الروسية[123].

ح - تعارض موقف روسـيا وتركيا بشـأن حصول الولايات المتحـدة الأميركيـة علـى صفـة دولـة مراقِبـة فـي منظمـة التعـاون الاقتصـادي للبحـر الأسـود، فالأولـى صوتـت ضـد الطلـب، بينما امتنعت الثانية عن التصويت[124].

ط - تناقض المصالح في مجال نقل الطاقة: وقّعت روسـيا وبلغاريا واليونان في آذار/ مارس 2007 اتفاقًا يقضي بإنشـاء خط

(122) Menkiszak, pp. 78–79.

(123) أبو القاسم، «كوسوفو وتحديات الاستقلال».

(124) Kinikliogl, «The Anatomy».

أنابيب بورغاس- ألكسندر بوليس لنقل الغاز الطبيعي الروسي، وهذا معناه إهمال مضائق تركيا على البحر الأسود. كما وقعت الشركة الروسية «غازبروم» والشركة الإيطالية «إي إن آي» (ENI) في حزيران/ يونيو 2007، اتفاقًا يقضي بنقل الغاز الروسي إلى بلغاريا ثم إلى وسط أوروبا، ومنها إلى إيطاليا عبر البلقان. وقد أثر هذان الخطان تأثيرًا سلبيًا في العلاقات التركية - الروسية في سياقها العام؛ فتجاوز الخطين لتركيا - آنئذ - يعني نهاية طموحها في أن تصبح جسرًا لنقل الغاز الروسي عبر إقليمها[125].

ي - وقّع الرئيس بوتين في 14 تموز/ يوليو 2007 مرسومًا يقضي بتعليق تطبيق معاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها، كردة فعل على خطة الولايات المتحدة الأميركية التي أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2007[126] إقامتها الدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية تشيكيا، فقد اعتبرت روسيا أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضدها[127]. وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 2007، دخل المرسوم حيّز التنفيذ، وترتب عليه توقف روسيا عن تزويد الناتو بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية. كما ألغى المرسوم الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية

---

(125) Menkiszak, p. 79.

(126) الشيخ، «العلاقات الروسية- الأوروأطلنطية».

(127) محمد السيد سليم، «التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية،» السياسة الدولية، السنة 42، العدد 170 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221968&eid=306>.

في أوروبا، وسمح لها بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب[128]، والإبقاء على قواتها في جورجيا ومولدافيا[129]، بينما رفضت تركيا ودول الناتو قيام روسيا بذلك، وأصرت جميعًا على وجوب تنفيذها لما يُطلق عليه «التزامات اسطنبول» أولًا، وهي سحب القوات الروسية من مولدافيا وجورجيا المجاورتين لروسيا على الرغم من الرفض الروسي التام لذلك[130]. والملاحَظ أن جزءًا من هذه الخلافات موروث، بمعنى أنه سابق على وجود كلٍّ من أردوغان وبوتين في الحكم. والجزء الآخر حدث نتيجة خلافاتهما بشأنها، وهذا يدلل على أن التطور الدبلوماسي بين الدولتين، وعلى المستوى الشخصي بين الرئيسين، لم يلغِ الخلاف السياسي بينهما، وهذا أمر يكاد يكون بديهيًا في العلاقات الدولية القائمة على الشراكة والتنافس.

4- العلاقات الاقتصادية

على الرغم من تلك الخلافات بين تركيا وروسيا، شهدت تلك المرحلة أيضًا تجسيدًا للشراكة الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي[131]، فقد زاد معدل التبادل التجاري بينهما تزايدًا تدريجيًا من 21.044 مليار دولار في عام 2006 إلى 28.235 مليار دولار، حتى وصل إلى 37.847 مليار دولار في عام 2008[132]. كما ازداد

(128) الشيخ، «العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية».

(129) سليم، «التحولات الكبرى».

(130) الشيخ، «العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية».

(131) Güreş, p. 55.

(132) Natalia Ulchenko, «What is so Special about Russian – Turkish Economic Relations,» Russian Analytical Digest, no. 125 (25 March 2013), p. 10, <http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/RAD-125-5-10.pdf>.

التعـاون بينهمـا فـي مجـال الطاقـة، إذ بلغ اسـتيراد تركيا من النفط الروسي 29 في المئة، ومن غازها الطبيعي 63 في المئة[133]، وبهذا الاستيراد احتلت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجـم مشـتريات الغـاز الروسـي[134]. أما في مجال الاسـتثمارات، فبلغـت الاسـتثمارات التركيـة فـي روسـيا نحـو 7 مليـارات دولار فـي عـام 2008[135]، وتركـزت فـي قطاعـات البناء والمـواد الغذائية والزجاج والصناعات الإلكترونية[136]، في حين بلغت الاستثمارات الروسـية فـي العـام نفسـه فـي تركيا 4 مليـارات دولار[137]، وكانت تتركـز فـي مجـال الاتصالات التركية ومشـاريع الطاقـة[138]. وتطور التعـاون فـي مجـال بنـاء السـفن تطـورًا كبيـرًا، ففي فتـرة 2006 – 2008، قام حوض بناء السفن «كراسنوي سورموفي» الروسي ببناء سفينة سياحية وسفينتي شحن وناقلة بحرية لحساب الدولة التركية، وتميزت تلك السفن بمواصفات بيئية عالية الجودة. وأُبرم في عام 2007 عقد خاص تقوم الدولة الروسـية بموجبه بإنشـاء 10 ناقلات بحريـة بحمولـة 6.9 آلاف طـن لحسـاب الدولـة التركيـة[139]. على الرغم من محاولات روسيا تقييد تجارة «الحقيبة» المشار إليها آنفًا،

---

(133) Torbakov, p. 10.

(134) «نبذة عن العلاقات الروسية التركية،» موقع قناة روسيا اليوم، 7/ 8/ 2009. <http://arabic.rt.com/info/25643>.

(135) «الحـوار الروسـي – التركـي.... اقتصادي – سياسـي بـارد،» أخبـار العالم، 18/ 2/ 2009. <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=20725>.

(136) Kiniklioglu, «The Anatomy».

(137) «الحوار الروسي – التركي».

(138) Aras, «Turkey and the Russian Federation».

(139) Pirinçci, p. 70.

فإن هذه التجارة ارتفعت بين تركيا وروسيا ووصلت إلى 6.200 مليارات دولار أميركي في عام 2008[140]، ولعل مرد ذلك ازدياد عدد السياح الروس في تركيا، إذ بلغ 2.8 مليوني سائح في عام 2008. ويعد هذا التعاون الاقتصادي الأول من نوعه منذ نشوء جمهورية تركيا عام 1923، بحيث أصحبت روسيا أكبر شريك تجاري لها، في حين شغلت تركيا [آنذاك] المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لموسكو[141].

ثالثًا: تنوع المصالح (2008 - 2012)

1- العلاقات الدبلوماسية

في هذه المرحلة، استمرت الزيارات المتبادلة بين الدولتين، وعلى أرفع مستوى دبلوماسي؛ ففي 13 آب/ أغسطس 2008، زار رئيس الوزراء التركي أردوغان روسيا لمناقشة قضية التسوية السلمية للحرب الروسية - الجورجية (7 - 13 آب/ أغسطس 2008)، وليعلن مقترحه بشأن تأسيس «منتدى الاستقرار والتعاون في منطقة القوقاز»[142] الذي لم ترحب الولايات المتحدة، بغية صوغ آلية لتركيز الأمن الإقليمي في القوقاز[143]. وقد جاء هذا المقترح على خلفية الحرب الروسية - الجورجية، حين وعد الرئيس الجورجي السابق ميخائيل ساكاشفيلي في أثناء الانتخابات التي أدت إلى تسلمه الحكم، باستعادة الإقليمين المنفصلين عن

---

(140) Aras, «Turkey and the Russian Federation».

(141) «نبذة عن العلاقات الروسية التركية».

(142) Güreş, p. 61.

(143) أكشي، ص 213.

جورجيا، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقد رجحت حسابات ذلك الرئيس عملية الاجتياح[144]، فقامت القوات الجورجية بالعدوان على تشخنفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبية، فقُتل العشرات من جنود الاتحاد الروسي العاملين في قوات حفظ السلام في أوسيتيا الجنوبية، الأمر الذي دفع القيادة الروسية إلى إرسال وحدات من جيشها كانت متمركزة في أوسيتيا الشمالية بروسيا لتجتاح المناطق التي دخلتها القوات الجورجية، وتنزل بها هزيمة ساحقة[145].

أ- الأسباب التي قادت روسيا إلى الحرب

هناك جملة أسباب دفعت روسيا إلى محاربة جورجيا، وهي لا تنحصر في ارتباط أوسيتيا الجنوبية بروسيا عرقيًا، وفي أن 80 في المئة من مواطنيها يحملون الجنسية الروسية، وبأن هناك قوات حفظ سلام روسية، بل تتعدى ذلك، وفقًا لمنطق الحسابات الاستراتيجية والاقتصادية[146]، إلى ما يلي:

(1) محاولات الغرب اختراق مجال روسيا الحيوي التقليدي

تتحرك الولايات المتحدة الأميركية نحو الشراكة مع دول في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، من خلال دعم جيوشها وتعزيز

---

(144) «الحرب الروسية الجورجية الحدث الأبرز أوروبيًا في 2008،» جريدة الغد، 31/ 12/ 2008. <http://alghad.com/index.php/article/272575.html>.

(145) «انتصار عسكري وخسارة استراتيجية لموسكو: الحرب الروسية- الجورجية: الأعباء والتداعيات،» الاتحاد، 9/ 8/ 2009، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=25856&y=2009>.

(146) خالد نايف الهباس، «الحرب الروسية الجورجية،» عكاظ، 16/ 8/ 2008، <http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080816/Con20080816217190.htm>.

اقتصادها؛ فروسيا ترفض قيام أنظمة حكم غربية مناوئة لها في محيطها المباشر، وفي الأقاليم التي كانت تخضع تاريخيًا لنفوذها، فضلًا عن أنها تنظر بعين الريبة إلى تمدد حلف الناتو شرقًا، وانتشاره على حدودها؛ وتعتبره تهديدًا مباشرًا لها؛ فبعد نجاح الحلف بضم كلٍّ من بولندا والمجر وجمهورية تشيكيا من دول وسط أوروبا، وإستونيا ولاتفيا من دول شرق أوروبا المجاورة لها، جاء دور جورجيا وأوكرانيا الملاصقتين لها، وهو ما يُعَدّ خطًا أحمر ومن الصعوبة بمكان السكوت عن تجاوزه. وقد صرح نائب وزير الخارجية الروسي أن انضمام هاتين الدولتين إلى ذلك الحلف سيشكل «خطًا استراتيجيًا، له انعكاسات خطِرة على أمن القارة الأوروبية»، وسيؤدي إلى تدهور علاقات روسيا بالدولتين، وهو ما يبرهن على أن الحرب الروسية - الجورجية كانت بمنزلة تهديد صريح للغرب المتمدد شرقًا باتجاه الحدود الروسية الاستراتيجية مع أوروبا[147].

(2) نقل الطاقة عبر جورجيا

تمر بجورجيا خطوط أنابيب كبرى تزود أوروبا بالنفط والغاز[148]، وهي: خط باكو (تبليسي) جيهان الذي يُعتبر ثاني أطول خط لنقل النفط في أوراسيا؛ وينقله من مصب سانشغال في أذربيجان، مرورًا بالأراضي الجورجية، وصولًا إلى مرفأ

(147) هشام منور، «أزمة القوقاز: ما الذي أيقظ المارد الروسي من سباته؟!» الألوكة، 8/ 8/ 2009، </http://www.alukah.net/world_muslims/0/6963>.

(148) «جورجيا نقطة ساخنة تمر بها عدة خطوط: التوترات السياسية تهدد أنابيب النفط في القوقاز،» الاتحاد، 3/ 8/ 2009، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=25141&y=2009>.

جيهان التركي على البحر المتوسط، وخط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من حقول شاه دينيز في أذربيجان إلى ميناء أرضروم التركي، مرورًا بالأراضي الجورجية، وخط باكو- سوبسا الذي ينقل النفط من مصب سانشغال إلى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود[149]. كما يوجد في جورجيا إلى جانب ميناء سوبسا ميناءان آخران على البحر الأسود، لتصدير النفط الخام ومشتقاته، وهما باتومي وبوتي[150]. ولهذه الخطوط أهميتها الاستراتيجية لدى الدول الغربية؛ فهي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية. وموقع جورجيا كدولة مرور هو المدخل إلى ذلك التنويع، أي إلى تقويض نفوذ روسيا في صناعة الطاقة[151]. في هذا السياق جاء الرد العسكري الروسي على جورجيا لزعزعة استقرار حكمها وترك تأثير حاسم في أوسيتيا الجنوبية القريبة من خطوط الطاقة الحالية والمقترحة، وفي أبخازيا مع مينائها الاستراتيجي على البحر الأسود، وهو ما يعزز احتكار روسيا تصدير موارد الطاقة إلى أوروبا[152].

ب- الموقف التركي من الحرب الروسية - الجورجية

واجهت تركيا في تعاملها مع طرفي الصراع الروسي والجورجي أصعب أزمة سياسية خارجية، فهي من جهة مرتبطة

---

(149) «أهم خطوط الأنابيب في أوراسيا،» <http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=1556&WeeklyArticle=68486&ChannelId=9028#UFFO.dJHJe>.

(150) «جورجيا نقطة ساخنة.»

(151) «الحرب في روسيا ألقت الضوء على حساسية مسارات نقل الطاقة بالقوقاز وهددت مشاريع مستقبلية،» القدس العربي، 24/ 8/ 2008.
<http://www.alquds.co.uk/data/2008/08-24/22x5.htm>.

(152) منور، «أزمة القوقاز.»

بجورجيا – جارتها من الغرب – بعلاقات متميزة، ذلك أنها المكان الذي يمر به أنبوب النفط الآذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي، فضلًا عن أن ممر خط سكة الحديد الذي سيربط تركيا بأذربيجان سيكون منها أيضًا. بناء عليه، ترى تركيا أن هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهمًا في علاقاتها بدول القوقاز. ومن جهة أخرى، تدخل علاقات تركيا بروسيا في حسابات خاصة وصعبة، لأن روسيا تُعتبر في مقدم مزوّدي تركيا مادة الغاز، علاوة على معدل التبادل التجاري بين الدولتين الذي تجاوز 30 مليار دولار. وبالتالي، فإن مصالح تركيا الاقتصادية والتجارية تحتم عليها الحفاظ على هذه العلاقات والتعاون[153]، وهو ما يجعلها تبقى على مسافة واحدة من طرفي الحرب، روسيا وجورجيا؛ فهي أعلنت دعمها وحدة الأراضي الجورجية[154]، وأحجمت عن إدانة العمليات العسكرية الروسية[155]. ولأن من شأن الحرب في القوقاز أن تُلحق الضرر بمصالح تركيا، سياسيًا واقتصاديًا[156]، طرح رئيس الوزراء التركي أردوغان في 11 آب/ أغسطس 2008 مبادرة إنشاء «منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز»، ترمي إلى جعل الوضع

---

(153) طه عودة، «الأزمة الدبلوماسية بين تركيا وروسيا.. النتائج والأبعاد» الجزيرة.نت، 16/ 9/ 2008، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/668ec3f1-2ffa-43d1-9e6b-a481de92e018>.

(154) «وزير الخارجية الروسي وصل إلى اسطنبول لبحث تطورات الوضع في منطقة القوقاز» وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2/ 9/ 2008، <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1935133>.

(155) «تركيا تواجه موقفًا صعبًا بين روسيا وحلف الأطلسي» رويترز، 31/ 8/ 2008، <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAEGO13631120080831>.

(156) سميح إدز، «تركيا والموقف من الحرب الروسية – الجورجية» ترند، 13/ 8/ 2008، <http://ar.trend.az/news/politics/1268973.html>.

في المنطقة مستقرًا، وترسيخ التعاون في مجال الاقتصاد، وتنص على مشاركة أربع من دول المنطقة: روسيا وتركيا وجورجيا وأذربيجان[157]. لكن روسيا لم تعلن - حينها - موافقتها أو رفضها لمشروع المبادرة، إلّا أنها أعربت عن تفهمها للقلق التركي، ووصفت الموقف التركي من الحرب بأنه «متوازن». وفي مقابلة مع صحيفة ذي غارديان في 17 آب/ أغسطس 2008، قال رئيس الجمهورية التركي: «أثبت اندلاع الصراع بين روسيا وجورجيا أن الولايات المتحدة ما عادت قادرة على تشكيل سياسات العالم بمفردها، وعليها أن تتقاسم السلطة العالمية مع الدول الأخرى». لذا، دعا إلى العمل معًا واتخاذ قرارات مشتركة مع دول العالم من دون التفرد بالأفعال، مشيرًا إلى أن هناك نظامًا عالميًا جديدًا يجب أن يتشكل. بمعنى آخر، على الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي التأهب لقبول التحديات التي انبثقت من حرب القوقاز[158]. وكان أول التحديات الأزمة الدبلوماسية التي حدثت بين روسيا وتركيا، حينما سمحت الثانية، بفعل الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة عليها، في 21 آب/ أغسطس 2008 بدخول سفن حربية تابعة لحلف الناتو إلى البحر الأسود[159]. وإزاء هذا الدخول، وجَّهت روسيا إلى تركيا تحذيرًا قاسيًا على لسان الجنرال أناتولي نوغوفيتش، نائب رئيس هيئة الأركان الروسي الذي نبّه على خطورة الموقف مع تركيا إذا لم تخرج السفن من

---

(157) «موسكو ترحب بمبادرة انقرة لإحلال الأمن والاستقرار في القوقاز،» موقع قناة روسيا اليوم: <-http://arabic.rt.com/news/20528>.

(158) Güreş, pp. 61-62.

(159) «الناتو يعلن اكتمال التدريبات في البحر الأسود،» الاتحاد، 11/ 9/ 2008، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=37909&y=2008>.

البحر الأسود في غضون 21 يومًا. وقال نوغوفيتش «إن البحر الأسود يغلي بالسفن الحربية... اتفاقية مونترو للمضائق لا تسمح لدولة من خارج البحر الأسود بإدخال سفينة حربية إلى البحر الأسود تزيد حمولتها الإجمالية على 45 ألف طن، على أن تكون المدة الأقصى لبقائها 21 يومًا... ونحن حاليًا بانتظار انتهاء هذه المدة، وإذا لم تخرج سفن الناتو من البحر الأسود في الوقت المحدد، فإن تركيا ستكون أول المسؤولين عن ذلك». وأضاف أن هذه السفن «تحمل صواريخ توماهوك المجنحة ذات الرؤوس النووية، وهناك نحو 100 صاروخ للناتو في البحر الأسود... وهذه الصواريخ، إلى جانب قدرتها على الوصول إلى القوقاز حيث توجد روسيا، قادرة كذلك على الوصول إلى مدينة سان بطرسبورغ على سواحل البلطيق؛ لهذا من الطبيعي جدًا أن نستفسر عن أسباب وجود هذه القوى»[160]. ولممارسة المزيد من الضغط على تركيا، وتبيان مدى أهمية البُعد التجاري مع روسيا، فرضت الأخيرة قيودًا جمركية تمثلت باحتجاز 10.000 شاحنة تركية عند نقاط عبور عدة مع روسيا. وفي ظل ذلك الموقف الصعب، اعترضت الحكومة التركية على هذه الإجراءات التي وصفتها بأنها ضد قواعد منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية الأخرى[161]، في حين رأت روسيا في معاينة الشاحنات التركية تنفيذًا لقانون جمركي جديد، الأمر الذي لم يقنع تركيا التي استشفت منه دوافع أخطر.

أبدت الشركات التركية قلقها لوزير التجارة التركي كورشاد

(160) عودة، «الأزمة الدبلوماسية».

(161) «وزير الخارجية الروسي وصل إلى اسطنبول».

توزمان، حينما أبلغته أن الشركات سوف تخسر في الأمد القصير ثلاثة مليارات دولار، في حال استمرار الاحتجاز[162]. وطبقًا لوصف الخبراء، كانت محاولة روسيا ناجحة، باعتبار أن الرد القاسي لوزير التجارة التركي بالقول إن إجراءات قاسية مماثلة ستُتخذ ضد روسيا جاء متسرعًا على ما يبدو، إذ سرعان ما تدارك مجلس الوزراء التركي الموقف، ورفض الموافقة على تلك الإجراءات كي لا تؤثر في حجم التجارة مع روسيا[163]. وفي معرض تعليقه على الأزمة التجارية، قال رئيس الوزراء التركي أردوغان: «ستتعامل مع هذه الأزمة وفق ما تقتضيه مصالحنا». وأضاف أنه عند النظر في حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدولتين، وفي مقدمها الطاقة، لا يمكن تجاهل روسيا. كما قال إن هناك مساعي لإجبار تركيا على اتخاذ موقف محدد في أزمة القوقاز الأخيرة، واختيار ما بين الوقوف إلى جانب الحليف الأميركي والوقوف إلى جانب روسيا الشريك التجاري[164]. ولم تنتهِ الأزمة بين الدولتين إلّا بعد إعلان حلف الناتو في 10 أيلول/ سبتمبر 2008 عزمه على سحب سفنه الحربية من البحر الأسود[165]، وتوقيع بروتوكول جمركي في 18 أيلول/ سبتمبر بين تركيا وروسيا، يقضي بعض بنوده أن يتم التعامل مع الشاحنات التركية التي تحمل بيانات مصدقة عن جنس البضاعة وسعرها، وفق إجراءات جمركية مبسطة وسريعة جدًا، من دون انتظار، والسماح لها بدخول الأراضي الروسية باستخدام معبر خاص، بينما على تركيا أن توفر لروسيا بيانات عن الأسعار

---

(162) «تركيا تواجه موقفًا صعبًا».

(163) عودة، «الأزمة الدبلوماسية».

(164) Güreş, p. 63.

(165) «الناتو يعلن اكتمال التدريبات».

المصدقة من جانب الجهات الرسمية في الأولى أو مؤسسات وهيئات معروفة كغرف التجارة مثلًا، من دون الإشارة إلى كيفية تطبيق الجوانب العملية لهذا الأسلوب الجديد. وقد رأى بعض رجال الأعمال الأتراك أن البروتوكول الجديد يؤثر في قدرة البضاعة التركية على المنافسة في السوق الروسية، لأن تطبيقه سوف يزيد من تكلفتها[166].

بعد تجاوز الأزمة الدبلوماسية بين الدولتين، زار وزير الدفاع الروسي تركيا في 18- 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، والتقى نظيرَه التركي محمد وجدي غونول، وناقشا مسألة التعاون بين الأسطولين البحريين التركي والروسي في مواجهة تهريب المخدرات عن طريق البحر، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وفي ما يتعلق بمبادرة «منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز»[167]، أعلن وزير الدفاع الروسي تأييد دولته لها، ولعل سبب ذلك يكمن في أنها تلبي المصالح الروسية، لأن ضمان أمن البحر الأسود واستقراره منوط فقط بالدول الساحلية المطلة عليه، وهذا يعني عدم السماح للدول غير المطلة عليه، وخاصة الولايات المتحدة، بأن تمارس دورًا فيه[168].

استمر تطور العلاقات الدبلوماسية التي اتخذت طابع الزيارات

(166) «توقيع بروتوكول جمركي بين تركيا وروسيا بعد أزمة إيقاف الشاحنات التركية،» أخبار العالم، 19/ 9/ 2008، <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=16303>.

(167) «روسيا وتركيا تتعاونان لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات،» موقع قناة روسيا اليوم: <http://arabic.rt.com/analytics/22570->.

(168) Güreş, p. 62.

الرسمية المتبادلة، على مستوى الرؤساء ورؤساء وزراء الدولتين التركية والروسية؛ ففي ما بين 12 و15 شباط/ فبراير 2009، قام الرئيس التركي عبد الله غول بأول زيارة لروسيا[169] على مستوى رئاسة الجمهورية في تركيا[170]، والتقى نظيرَه الروسي ديمتري ميدفيديف. وأسفرت الزيارة عن نتيجتين مهمتين، الأولى: توقيع الرئيسين في اليوم التالي للزيارة «الإعلان المشترك للتوجه نحو مرحلة جديدة من العلاقات المتقدمة، وتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي»[171]. وقد أكد الإعلان أن مجال الطاقة بين الدولتين ينطوي على أهمية استراتيجية وأنه مؤهل للتطور اللاحق، وأن الدولتين تعزمان على تنويع علاقاتهما المتبادلة عن طريق تنفيذ مشاريع ملموسة جديدة، بما في ذلك مجال الطاقة الذرية، وضمان التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وإقامة مراكز إمداد بينهما لضمان ذلك. وصرّح الرئيس الروسي ميدفيديف أن زيارة الرئيس غول لروسيا ترمز إلى مرحلة مهمة في تطوير العلاقات الثنائية التي هي علاقات صداقة متكافئة وشراكة واعدة. وأشار خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس غول في الكرملين إلى أن البيان المشترك يُعَدّ وثيقة سياسية تُرسي الأساس

(169) Özbay, p. 77.

(170) «سياسة تركيا في القوقاز والبحر الأسود: حوار مع نائب مساعد وزير الخارجية التركي نال إيفكيز،» ترجمة محمد سليمان الزواوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، النشرة الأمنية رقم 88-89 من النشرة الروسية للأمن الدولي، صيف/ خريف 2009، <http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=129:russia-1-2&catid=59:russian-1&Itemid=89>.

(171) Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs, «Joint Declaration».

لتطوير التعاون مستقبلًا في مجالات السياسة الخارجية والتعاون الإنساني والاقتصاد والتجارة[172]. كما نوّه بأهمية «منتدى القوقاز للتعاون والاستقرار» وبالتزام اتفاقية مونترو التي تنظم الملاحة في البحر الأسود[173].

أمّا النتيجة الثانية للزيارة، فتمثّلت في زيارة الرئيس التركي غول جمهورية تتارستان التي هي ضمن الاتحاد الفدرالي الروسي[174] ولها صلات تاريخية وثقافية بتركيا[175]. وتأتي هذه الزيارة في سياق التطور الإيجابي في العلاقات التركية - الروسية؛ إذ كان من الصعوبة بمكان تصورها مع علاقات يكتنفها التوتر[176].

أعقبت هذه الزيارةَ زيارةُ رئيس الوزراء التركي أردوغان لروسيا في 16 أيار/ مايو 2009، حيث التقى نظيرَه الروسي بوتين للتباحث في القضايا السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. وفي المؤتمر الصحافي الذي جمع الرئيسين، أكد رئيس الوزراء الروسي أن موسكو وأنقرة ستساهمان في حل قضية ناغورني كاراباخ، مشيرًا إلى أنه ينبغي للدول الأطراف البحث عن حلول وسط لهذا النزاع. وقال رئيس الوزراء التركي إنه يتعيّن على روسيا وتركيا أن تتخذا الخطوات اللازمة من أجل تسوية القضايا في

---

(172) فهد كم نقش، «روسيا وتركيا.. صداقة متكافئة وشراكة واعدة،» جريدة تشرين، 14/ 2/ 2009، <http://www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/171922>.

(173) Republic of Turkey - Ministry of Foreign Affairs, «Joint Declaration».

(174) «سياسة تركيا في القوقاز والبحر الأسود».

(175) Güreş, p. 68.

(176) أكشي، ص 202.

الشرق الأوسط وقبرص، فضلًا عن قضية ناغورني كاراباخ[177].

أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد اتفقت روسيا وتركيا على بدء المحادثات لتمديد اتفاق الغاز الذي تزود وفقه الأولى الثانية بالغاز الطبيعي، والمقرر أن ينتهي الأجل المحدد لسريانه في عام 2011[178].

ولم يمضِ أقل من ثلاثة أشهر على هذه الزيارة حتى قام رئيس الوزراء الروسي بوتين بزيارة تركيا (6 آب/ أغسطس 2009)، والتقى رئيسَ الوزراء التركي أردوغان. وقد أسفرت تلك الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقات الرامية إلى تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين. فعلى مستوى الطاقة النووية، وقّعت الدولتان اتفاقًا بشأن التعاون في المجال النووي، واتفاقًا بشأن بناء روسيا أول محطة كهروذرية في تركيا. وعلى صعيد التبادل التجاري اتُّفق على فتح ممرين بينهما، أحدهما يقع على البحر والآخر على طريق مرور السيارات، كما اتُّفق على توسيع قائمة البضائع التي تمر عبر هذين الممرين. أمّا في مجال النفط والغاز، فوقّعتا اتفاقيتين بشأن التعاون في مجال مد خط النفط سامسون- جيهان، كما وقّعتا اتفاق تنفيذ مشروع مد خط أنابيب الغاز «المجرى الأزرق2» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية التركية في البحر الأسود[179] في مقابل موافقة روسيا على تجديد

---

(177) «بوتين: موسكو وأنقرة ستساهمان في حل قضية قره باغ،» موقع قناة روسيا اليوم، 16/ 5/ 2009. <http://arabic.rt.com/news/29344>.

(178) «موسكو وأنقرة توسعان علاقاتهما في قطاع الطاقة،» موقع قناة روسيا اليوم، 17/ 5/ 2009. <http://arabic.rt.com/news/29367>.

(179) «روسيا تبني أول مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء في تركيا،» <http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc01.asp?DocID=151371&TypeID=1&TabIndex=1>.

الاتفاق الخاص بالغاز الذي تستورده تركيا من روسيا[180]. ولإتمام هذا الخط، حصلت روسيا على ترخيص للقيام بدراسات زلزالية وبيئية في المنطقة الاقتصادية التركية على البحر الأسود[181].

تجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاق الغاز الأخير بين روسيا وتركيا، جاء بعد مدة وجيزة من توقيع اتفاق بين قادة بلغاريا ورومانيا والنمسا والمجر وتركيا في العاصمة التركية أنقرة، في 13 تموز/ يوليو 2009، في حضور رئيس المفوضية الأوروبية خوزيه مانويل باروزو، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، والرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، وممثل عن أذربيجان، والمبعوث الأميركي لشؤون الطاقة في أوراسيا ريتشارد مورننغستار، لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز «نابوكو» من أجل نقل كمية من الغاز ستصل تدريجًا إلى 31 مليار م^3 من الغاز سنويًا من تركمانستان وأذربيجان وإيران والعراق ومصر (سيصدَّر الغاز من الدولتين العربيتين المشاركتين عبر «خط الغاز العربي») إلى تركيا ورومانيا والمجر والنمسا، حيث ستزود هذه الدول بنحو 50 في المئة من الإمدادات، وستوزع الكمية الباقية بين دول أوروبية أخرى. ويتوقَّع أن يبدأ تشغيل خط «نابوكو» في عام 2014، وتقدر تكلفة المشروع الذي أُطلق في عام 2002 بـ 11 مليار دولار، وهو يرتكز على دعم من الولايات المتحدة[182] والاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر

---

(180) حسني محلي، «تعاون مع روسيا على تزويد أوروبا بالغاز: تركيا.. حرب الأنابيب والمعادلات الصعبة،» القبس، 7/ 8/ 2009،
<http://www.alqabas.com.kw/node/648787>.

(181) هاوس، «الصفقات الكبرى».

(182) أحمد دياب، «خط نابوكو للغاز. بين السياسة والاقتصاد،»

الغـاز الطبيعـي وطـرق التـزود به بعيدًا عن روسـيا[183]؛ فالولايات المتحـدة سـعت إلـى توظيـف موقع تركيا الجيوسياسـي وعلاقاتها الوثيقة بدول آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إحكام الحصار على روسـيا في القارة الآسـيوية، عبر تهميشـها اقتصاديًا ولوجسـتيًا من خـلال تقليـص الاعتمـاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسـية، بإيجاد خطوط جديدة لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلـى أوروبـا عبـر تركيا، من دون المرور بالأراضي الروسـية، ومن خلال الاسـتعاضة عن نقل المعدات والجنود إلى أفغانسـتان عبر الأراضي الروسـية، وهو ما حاولت روسـيا كثيرًا اسـتغلاله للضغط علـى واشـنطن وحلفائهـا الأوروبييـن عند التفاوض بشـأن ملفات عديـدة، إذ كانـت تتطلـع الولايـات المتحـدة إلـى الاسـتفادة مـن الدوريـن التركـي والأوكرانـي في هذا الخصـوص لتكون الدولتان ممـرًا بديـلًا مـن روسـيا[184]. لـذا، مـن المتوقـع أن ينافـس خـط «المجرى الأرزق» مشروع نابوكو، وفق ما أعرب عن ذلك رئيس الـوزراء الروسـي آنـذاك بوتين في أنقـرة، ولكنه لايقف حائلًا[185]، فتركيا حققت بهذين المشروعين هدفين في آن واحد، **أولهما** عدم تجاهل روسيا التي ترتبط بها بعلاقات اقتصادية متطورة، **وثانيهما**

الأهـرام الرقمـي، آب/ أغسـطس 2009، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96396&eid=35>.

(183) Ksenia Krauer-Pacheco, «Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Foreign Policy Aims,» *Forschungsstelle Osteuropa Bremen Arbeitspapiere und Materialian*, no. 118 (December 2011), p. 35, <http://www.forschungsstelle.uni-bremen.de/UserFiles/file/fsoAP118.pdf>.

(184) بشير عبدالفتاح، «السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة،» السياسة الدولية، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 120.

(185) Güreş, p. 63.

تعزيز مكانتها كدولة ممر للغاز الطبيعي المتدفق من الشرق الأوسط وبحر قزوين إلى أوروبا.

للمضـي قدمًا أيضًـا في تطوير العلاقات التركية - الروسـية، قـام رئيـس الـوزراء التركـي أردوغان بزيارة روسـيا فـي 13 كانون الثاني/ ينايـر 2010، مصطحبًـا معـه وزيـر الخارجيـة أوغلـو ووزير الطاقة تانر يلدز. والتقى نظيرَه الروسي بوتين، وتركزت المباحثات بينهمـا على مسـتويين، الأول: تطويـر التعاون الاقتصادي، وخاصة في مجالي الطاقة والتبادل التجاري الثنائي، والثاني: مناقشة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك[186]؛ وبالنسبة إلى الأول، توصلت المباحثات إلى حصول روسـيا على تأييد تركيا لجميع مشـاريعها الرئيسة المتعلقة بالنفط والغاز والطاقة النووية.

في المؤتمر الصحافي الذي عُقد بين الرئيسين، قال بوتين «إن أنقرة تعهدت بأن تزيل كلّ العقبات من أمام مشـروع خط أنابيب الغاز الروسي، المجرى الجنوبي قبل تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وهـو الموعـد الـذي مـن المقرر أن يبدأ فيه إنشـاء خط الأنابيب». وأضـاف: «لدينـا اتفـاق قبـل العاشـر مـن تشـرين الثانـي/ نوفمبر 2010، وستقوم الحكومة التركية بإجراء جميع التقويمات الضرورية وإصدار تصريح الإنشـاء. وخلال المحادثات أكد السـيد أردوغان هـذه النيـات»[187]. أمّـا أردوغـان، فأكـد «مواصلـة تطويـر وتنويـع

(186) «توسيع آفاق التعاون التركي- الروسي،» أخبار العالم، 14/ 1/ 2010، <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=33571>.

(187) «روسيا تقول أن تركيا تؤيد كل مشروعاتها للطاقة،» رويترز، 13/ 1/ 2010، <http://ara.reuters.com/article/idARACAE60C15J20100113>.

مجالات التعاون بين الدولتين للوصول إلى هدف مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الدولتين [حتى يصل] إلى 100 مليار دولار في غضون الأعوام الخمسة المقبلة»[188]. وتعهد الرئيسان استخدام عملتي دولتيهما في التجارة الثنائية[189].

على المستوى السياسي، تناولت المحادثات القضايا السياسية التي تتعلق بأحدهما أو كليهما، أو ذات الاهتمام المشترك؛ ففي المؤتمر الصحافي المشار إليه، قال بوتين «إن روسيا ترحب بأي حل إيجابي لمشكلة إقليم ناغورني كاراباخ وبتطبيع العلاقات التركية-الأرمنية، وتدعو الى عدم ربط القضيتين بعضهما ببعض». وأضاف: «نحن بالطبع مهتمون بتسوية جميع المشكلات في أسرع وقت، بما في ذلك قضية ناغورني كاراباخ، كما نهتم بتسوية العلاقات التركية - الأرمنية... [و] نأمل باستبعاد المواقف المتشددة المرتبطة بمشكلات الماضي من العملية التفاوضية، فالقيادة الأرمنية تسير هي الأخرى اليوم في هذا الاتجاه، ونحن نرحب بذلك». وجدد بوتين عند ذلك اعتقاده أن ربط القضيتين أمر غير سليم، مشيرًا إلى أن روسيا ستعمل كل ما في وسعها لتسويتهما. كما شدد على أن «حل قضية كاراباخ يعتمد على أرمينيا وأذربيجان، أما العلاقات التركية - الأرمنية، فهي متوقفة عليهما، وأن دور روسيا يتلخص في دعم أي موقف إيجابي»[190]. وتأتي هذه التصريحات في سياق الموقف الآذري

---

(188) «توسيع آفاق التعاون التركي- الروسي».

(189) «روسيا تقول أن تركيا تؤيد كل مشروعاتها للطاقة».

(190) «بوتين: روسيا ترحب بأي حل إيجابي لقضية كاراباخ وتطبيع العلاقات التركية الأرمنية،» موقع قناة روسيا اليوم:

<http://arabic.rt.com/news/40420->.

الرافض بشكل صريح للبروتوكولين اللذين وقِّعا في مدينة زيورخ السويسرية بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، والخاصين بعودة العلاقات التركية – الأرمنية وفتح الحدود بين الدولتين، إذ تحفظت أذربيجان عن خطوات تركيا باتجاه إعادة علاقاتها بأرمينيا، من دون أن يتزامن ذلك مع إحراز أي تقدم على صعيد قضية إقليم ناغورني كاراباخ المتنازع فيه بين أرمينيا وأذربيجان. وصعّدت من انتقاداتها لتركيا، حينما أعلن الرئيس الآذري إلهام علييف أن تركيا لن يكون في وسعها الحصول في المرحلة المقبلة على غاز بأسعار تفضيلية من أذربيجان؛ هذه الأسعار التي كانت تحقق ما قيمته مليار دولار، ويُعَدّ هذا الإعلان نقطة تحول في العلاقات التركية – الآذرية في مجال الطاقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التوتر في العلاقات التركية – الآذرية عاد بالنفع على روسيا، إذ ألمح الرئيس الآذري إلى إمكانية الانسحاب من مشروع خط نابوكو، مضيفًا أن لديه عروضًا من روسيا وإيران لشراء الغاز الآذري، وهذا يمثّل تهديدًا مباشرًا للتعاون التركي – الآذري في مجال الطاقة خاصة، وللمحاولات الغربية تقليل اعتمادها على روسيا كمصدر للطاقة عامة. وقد حاولت روسيا استغلال التوتر التركي – الآذري لإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين وفي آسيا الوسطى. وتضع موسكو في اعتبارها أن السيطرة على موارد الطاقة في تلك المنطقتين تضمن لها أيضًا زيادة أهميتها الجيوستراتيجية في مواجهة الدول الغربية. ومن جانب آخر، قامت «شركة النفط الوطنية الآذرية» بتوقيع اتفاق مع شركة «غازبروم» الروسية في يوم توقيع البروتوكولين بين تركيا وأرمينيا. وبموجبه ستقوم الشركة الروسية

بشـراء 500 مليون م^3 بأسـعار عالمية من حقل شـاه دينيز الآذري ابتـداء مـن عـام 2010. وعلـى الرغم من صغر حجم هذه الصفقة، مقارنة بحجم صادرات الغاز الآذري إلى تركيا، فإن الرئيس الآذري أشـار إلى أنه لايوجد «حد أقصى» لحجم الصادرات الآذرية من الغاز إلى الشـركة الروسـية. وكان كثيرون من المحللين السياسيين يـرون أن عـدم تزامـن تحسـن في العلاقـات الأرمنية - التركية مع إحراز أي تقدم على صعيد التسـوية السياسـية في إقليم ناغورني كاراباخ قد يدفع أذربيجان إلى المزيد من التقارب من روسيا بما يضـر بوضـع تركيـا كممر للطاقة البديلة للطاقة الروسـية[191]. وفي 12 أيار/ مايو 2010، زار الرئيس الروسي ميدفيديف تركيا والتقى الرئيسَ التركي غول ورئيس الوزراء أردوغان. وأسفرت الزيارة عن إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي على مستوى قيادة الدولتين يقوم برسم استراتيجية تطوير العلاقات بينهما، وتنسيق تطبيق المشاريع الكبرى في مجال التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي. أمّـا علـى مسـتوى الاتفاقات، فقـد وقعت الدولتان اتفـاق التعاون بشـأن بنـاء محطـة كهروذريـة فـي موقع أكويو قرب مدينة مرسـين التركية وتشغيلها، كما وقعتا مذكرة للتعاون في مجال ضمان النقل الآمـن للنفـط في منطقة البحر الأسـود. وتعطـي الدولتان الأولوية لمشروع أنبوب نفط سامسون - جيهان الذي بدأ بناؤه في أواخر نيسـان/ أبريـل 2009. ويمـر الخـط مـن شـمال تركيا إلـى جنوبها التفافًا على مضيقي البوسـفور والدردنيل، وسـينقل النفط الروسـي

(191) محمـود موسـى، «السياسـة التركيـة تجـاه أرمينيـا وأذربيجـان حسـابات الربـح والخسـارة،» السياسـة الدوليـة، العـدد 182 (تشـرين الأول/ أكتوبـر 2010)، ص 135-137.

من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية[192]. وفي أثناء الزيارة أجرت وكالة الأنباء «ريانوفوستي» الروسية مقابلة مع وزير الخارجية التركي أوغلو الذي قوَّم زيارة رئيس الروسي مدفيديف قائلًا: «علاقاتنا الثنائية مع روسيا قائمة على الحوار المبني على الانفتاح والصدق في كل القضايا الإقليمية والدولية. ولإنجاز الثقة المتبادلة، يجب اجتثاث تحيزات الماضي، ويُعَدّ استمرار التعاون مع روسيا واحدًا من أهم عناصر سياستنا الخارجية المتعددة الأبعاد»[193].

في ظل النهج الواقعي الذي حكم العلاقات التركية - الروسية؛ هذا النهج الذي ساهم في تعزيز علاقاتهما ذات الشراكة المتعددة الأبعاد، زار رئيس الوزراء التركي أردوغان روسيا في 14 آذار/ مارس 2011، والتقى نظيرَه بوتين. وقد تناولت المباحثات على المستوى الاقتصادي أمن الطاقة الإقليمي، والشروع في إقامة مشاريع مشتركة في مجال التكنولوجيا العالية، مثل برامج الفضاء والطيران. أمّا على المستوى السياسي، فجرى التطرق إلى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كالملف النووي الإيراني، والصراع العربي - الإسرائيلي، وإعادة هيكلة الأمن الأوروبي[194]. وفي أثناء الزيارة، ألقى أردوغان كلمة في

(192) «نبذة عن العلاقات الروسية - التركية» و«ميدفيديف: أكثر من 25 مليار دولار لتنفيذ المشاريع الروسية- التركية،» موقع قناة روسيا اليوم، 5/ 13/ 2010.
<http://arabic.rt.com/forum/archive/index.php/t-51167.html>.

(193) Özbay, p. 78.

(194) «ميدفيديف وأردوغان يبحثان في موسكو التعاون الثنائي والوضع في الشرق الأوسط،» موقع قناة روسيا اليوم: <http://arabic.rt.com/news/65535->.

الجلسة الختامية لاجتماع المنتدى الاقتصادي التركي - الروسي الذي عُقد في مركز التجارة العالمي في موسكو، دعا فيها إلى الشروع في تنفيذ مشروع محطة «أكويو» للطاقة النووية الموقَّع بين تركيا وروسيا، في أقل من شهر. ولفت أردوغان إلى أن قضية الطاقة تشكّل البُعد الأهم في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين، وشدد على أهمية تعزيز الفعاليات التجارية بينهما في مجالات الجمرك والنقل والزراعة والسياحة والقطاع الحيواني، بهدف الحفاظ على الزخم الذي يشهده التعاون المشترك، وأكد أهمية إنشاء مركز للخدمات اللوجستية التركية على نطاق واسع جنوبي روسيا، مقدرًا لروسيا توقيعها اتفاقًا ينص على ربط ميناءي صامصون - كافكاز بعبّارات خاصة لنقل القاطرات[195].

ج- قضايا ومواقف محل خلاف

على الرغم من التقارب التركي - الروسي الذي عبّرت عنه اللقاءات الدبلوماسية على المستويات كافة، وعلى مدى الأعوام الماضية، هناك تباين واضح في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، منها ما يصل إلى مستوى التناقض التام كما في الأزمة السورية، وإنشاء محطة رادار على الأراضي التركية لمنظومة الدرع الصاروخية التابعة لحلف الناتو، ومنها اختلافات واضحة في النهج، كالحالتين الإيرانية والأفغانية، وهو ما يضع عقبات أمام التعاون الثنائي[196].

---

(195) «أردوغان: بدأ العد التنازلي لإنجاز أول محطة نووية في تركيا،» أخبار العالم، 16/ 3/ 2011، <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&Article ID=44639>.

(196) ترينين، ص 95.

(1) الأزمة السورية

قبل التركيز على أثر تناقض المواقف بين تركيا وروسيا من هذه الأزمة، من المفيد الإشارة إلى موقفيهما باختصار شديد؛ فبالنسبة إلى الموقف التركي، تدخلت تركيا عندما اندلعت الاحتجاجات الأولى ضد السلطة الحاكمة في سورية بسرعة، وحاولت إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي ديمقراطي في نهاية المطاف، لكن اقتراحاتها أخفقت بعد أن رفضت هذه السلطة أن تسيّر الدولة في مسار سلمي وقمعت المتظاهرين السلميين. عندها اتخذت تركيا موقفًا حازمًا[197] على مستويين: الدعوة إلى تخلي الرئيس بشار الأسد عن الحكم[198]، وتقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري للمعارضة السورية. فعلى الجانب الدبلوماسي، أُعلن في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في مدينة اسطنبول تأسيس المجلس الوطني السوري[199]، كما ساهمت تركيا في إنشاء مجموعة «أصدقاء سورية»، وهي تجمع يهدف إلى دعم الانتفاضة السورية ومواصلة

---

(197) أرول جيجي وقادر أوستن، «سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية،» رؤية تركية، العدد 3 (خريف 2012)، ص 55، وانظر أيضًا: ضياء أونيش، «تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية،» رؤية تركية، العدد 3 (خريف 2012)، ص 32-36.

(198) طلعت، ص 110.

(199) شعبان كرداس، «من سياسة «تصفير المشكلات إلى قيادة التغيير: تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا،» رؤية تركية، العدد 3 (خريف 2012)، ص 43، وانظر أيضًا: أونيش، ص 34، وجيجي وأوستن، ص 53 ، و«المجلس الوطني السوري،» الجزيرة.نت، 3/ 10/ 2011، <http://www.aljazeera.net/news/pages/4bcd5de3-3209-4391-9abb-0ce24374f46a>.

الضغط على السلطة الحاكمة فيها[200]. واستضافت اسطنبول في 2 نيسان/ أبريل 2012 «مؤتمر أصدقاء سورية» الثاني، حيث أكد وزير الخارجية التركي أوغلو جملة ثوابت، منها دعم دولته المجلس الوطني السوري، وإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية[201]. وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أُعلن في العاصمة القطرية الدوحة الاتفاق النهائي على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»[202]. وفي أثناء حضور وزير الخارجية التركي اجتماعًا وزاريًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جيبوتي في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، صرح بأن تركيا اعترفت بالائتلاف بوصفه ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب السوري، ودعا دول المنظمة إلى الاعتراف به[203]. وفي الجانب العسكري، بدا دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة واضحًا في السماح لقيادة الجيش الحر بالتمركز فوق أراضيها[204].

---

(200) جيجي وأوستن، ص 60، وكرداس، ص 49.

(201) «تركيا تستضيف اليوم «مؤتمر أصدقاء سورية الثاني»» الشرق الأوسط، 1/ 4/ 2012. <http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=670733&issueno=12178#.UnywPXBHJc1>.

(202) «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،» الجزيرة.نت، 13/ 11/ 2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/be9faafd-0257-4037-ab8d-c7252bf7097d>.

(203) «تركيا تعترف بائتلاف المعارضة السورية «ممثلًا شرعيًا وحيدًا» للشعب السوري،» موقع فرانس 24، 15/ 11/ 2012. <http://www.france24.com/ar/20121115-%>.

(204) طلعت، ص 110، وانظر أيضًا، عمير تسبينار، «من العثمانية إلى الديجولية، الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا،» السياسة الدولية، أيلول/ سبتمبر 2012. <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2700/>.

وانظر أيضًا، بيرم بالسي، «المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة،» مركز

أمّا بالنسبة إلى الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، فإن روسيا تتمسك بدعم السلطة الحاكمة في سورية، وتحول دون تبنّي أي قرار يدينها في مجلس الأمن الدولي؛ وقد استخدمت حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات لحمايتها[205] مما تعتبره حملة غربية بقيادة الولايات المتحدة للانقضاض على مصالحها الإقليمية، فإذا سقطت السلطة الحاكمة في سورية، فإن مصالح روسيا في البحر المتوسط ستتعرض للخطر بفقدانها قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس السوري، وستخسر صفقات السلاح معها. كما تريد روسيا أن توقف ما تعتبره زحف جدول أعمال غربي يهدف إلى تغيير الحكام، تحسبًا لاقتراب الثورات والاضطرابات من حدودها، ورغبة في إلحاق الضرر بالولايات المتحدة ومصالح حلفائها ذوي الغايات والمواقف التي تحول دون التعاون بين تركيا وروسيا[206]. وهذا التناقض في المواقف صاحبته انتقادات متبادلة بين الدولتين، فقد انتقد أردوغان موقف روسيا من الأزمة السورية خلال المقابلة التلفزيونية مع قناة «أن. تي. في» التركية، حين صرح قائلًا: «إن موقف روسيا تجاه الأزمة في سورية يسمح باستمرار القتل هناك بلا هوادة»، مضيفًا «أن المصدر الرئيس لخيبة الأمل بشأن الأزمة في سورية هو روسيا؛ فبدلًا من أن تنتقد سورية تساند المذبحة»[207]. في المقابل، انتقدت وزارة الخارجية الروسية

كارنيغي للشرق الأوسط، مركز الأبحاث العالمي، 10/ 2/ 2012. <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47154&reloadFlag=1>.

(205) طلعت، ص 111.

(206) ترينين، ص 95، وجيجي وأوستن، ص 23.

(207) «أردوغان: موقف روسيا والصين من الأزمة السورية يسمح باستمرار القتل هناك دون هوادة،» موقع سيريانيوز، 28/ 9/ 2012. <http://www.syria-news.com/

قرار مجموعة أصدقاء سورية بشأن تسليح المعارضة السورية قائلة: «إن قرار المعارضين الدوليين للرئيس بشار الأسد بتسليح مقاتلي المعارضة في سورية سيعرقل المساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي سريع للصراع الدائر هناك»(208). وقد اتضح عمق التناقض بين الدولتين في المؤتمر الصحافي الذي عُقد بين وزيري الخارجية في اسطنبول في 17 نيسان/ أبريل 2013؛ فوزير الخارجية الروسي لافروف لم يكن بحاجة إلى كلمات أكثر لإيضاح حجم التناقض بين موقفي الدولتين من الانتفاضة السورية. فقبل ثلاثة أيام فقط من لقاء مجموعة أصدقاء سورية في المدينة نفسها، اسطنبول، في 20 نيسان/ أبريل 2013، انتقد لافروف المجموعة بحدة ووصفها بأنها صديقة لقطاع واحد من المعارضة السورية فحسب، وبأن أعمالها ذات أثر سلبي في جهد إيجاد حل لـ«الأزمة» طبقًا لإعلان جنيف (الصادر في حزيران/ يونيو 2012، والذي ينص على تأليف حكومة انتقالية يختارها السوريون أنفسهم). إضافة إلى ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي رفضه الجهد المبذول لتنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة، وقال: «إن محاولة عزل أحد طرفي الأزمة لا يخدم قضية الحوار بين الأطراف». وانتقد أيضًا الدول التي تدعم الانتفاضة السورية، مؤكدًا أن ليس ثمة حل عسكري في سورية، كما انتقد الجامعة العربية لمنحها مقعد سورية للائتلاف الوطني السوري الذي يُعتبر الإطار الجامع للمعارضة السورية في الخارج.

---

readnews.php?sy_seq=153086>.

(208) «المعلم سيذهب إلى جنيف. روسيا تنتقد قرار تسليح الثوار السوريين،» الجزيرة.نت، 24/ 6/ 2013. <http://www.aljazeera.net/news/pages/dd8f4ee0-9959-490d-a0c1-c089e9d7f613#>.

بشـكل عـام، عبّـرت تصريحات وزير الخارجية الروسـي عن مواقف مناهضة للسياسـة التركية تجاه سـورية، في حين أن وزير الخارجيـة التركـي قـال إن دولتـه تبحث عن أرضية مشـتركة لحل «الأزمة» السـورية، مؤكدًا أن الحوار مع روسـيا سيسـتمر. وأشـار إلى أن استمرار «الأزمة» يمثّل عبئًا كبيرًا على تركيا التي تستضيف 300 ألف لاجيء سوري، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله ذلك على أمنها، مؤكدًا أن حكومته لن تتردد في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية أمن دولته. ومن دون أن يتوجه بكلامه إلى وزير خارجية روسيا مباشرة، قال: إن «سورية تخص الشعب السوري لا أي دولة أخرى، وسورية ليست ملْكية خاصة لبشار الأسد. لا بد أن يُسمح للشـعب السـوري بتقرير مسـتقبله. ونحن في تركيا مسـتعدون لأن ندعـم بفاعليـة الجهود لتحقيق الهدف»[209]. والسـؤال الذي يُطرح هنا هو: ما أثر هذا التناقض في قوة التقارب التركي - الروسي؟

فعلـى الرغـم مـن محـاولات روسـيا المختلفـة لاتهـام تركيا بالمسـؤولية عن العنف المضاد ضد السـلطة الحاكمة في سـورية، وعـدم رضـا تركيـا عـن تحـركات روسـيا الهادفـة إلى فـك العزلة الدولية عن النظام السوري، قد لا يؤثر هذا التناقض في التقارب بينهما على المستوى الاستراتيجي، وذلك للأسباب التالية:

تسـعى تركيـا مـن خـلال روسـيا إلـى تعزيـز فرصهـا فـي أن تصبـح مضخـة لتدفقـات النفـط الآتيـة من منابـع احتياطات النفط

---

(209) «تركيـا وروسـيا: تقـارب اقتصـادي وتباعـد سياسـي،» مركـز الجزيـرة للدراسـات، 30 نيسـان/ أبريـل 2013، ص 4-5. <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/04/201343093328393480.htm>.

والغاز الأكبر في العالم من آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان[210]؛ تلك الفرص التي سنحت منذ الولاية الأولى للرئيس الروسي بوتين في آذار/ مارس 2000، وتولّي حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان رئاسة الحكومة في عام 2002، إذ اتجهت العلاقات التركية - الروسية نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساسًا للتعاون بدلًا من الصراع[211].

أمّا بالنسبة إلى روسيا، فهي تسعى أيضًا إلى توثيق التعاون مع تركيا لأنها تساهم في دور مهم في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنها الجسر الواصل بين الشرق والغرب، فهي تجسد ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الأوروبية والدائرة العربية والدائرة الآسيوية الوسطى[212]. فعلاقة روسيا الإيجابية بتركيا تحقق لها أهدافًا سياسية واقتصادية على حد سواء؛ فعلى المستوى السياسي، يعني التقارب بينهما تراجع النفوذ الأميركي في القوقاز وآسيا الوسطى[213]، كما يعني تحييد التأثير القومي التركي الشامل في السياسة التركية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف التوجهات القومية التركية الشاملة الممكنة عبر المنطقة تمامًا. وعلى المستوى الاقتصادي، من مصلحة روسيا المحافظة على علاقات اقتصادية جديدة قوية ونافعة بتركيا[214]،

---

(210) عودة، «الأزمة الدبلوماسية».

(211) طلعت، ص 110.

(212) مأمون شحادة، «البيريسترويكا الروسية الجديدة بمفهوم بوتين،» الحوار المتمدن، 9/ 12/ 2009. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194542>.

(213) أحمد أنور، «تركيا وروسيا... علاقة تاريخية؛ وأفق يضيق به الغرب،» أخبار العالم، 7/ 8/ 2009. <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=27987>.

(214) فولر، ص 186-187.

لأنها تدرك أهمية الموقع التركي كممر إلزامي لأنابيب نفطها وغازها الطبيعي إلى القارة الأوروبية، خاصة بعد أن استبدلت بمكانة أوكرانيا مكانة تركيا في هذا الشأن[215]. لتلك الأسباب، تعرف تركيا وروسيا حجم الخلافات بينهما، وتقدّران ضرورة معالجتها بالتهميش والتجاهل، وبمحاولة البحث عن توافق، من دون أن تؤثر في تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية. وليس ثمة شك في أن هذه العقلانية في النظر إلى الخلافات، والواقعية السياسية البالغة في معالجتها، خدمتا الدولتين إلى حد كبير حتى الآن، ولكن لا أحد يعرف مؤدى هذه العلاقات التجارية والاقتصادية المتنامية في حال تفاقمت إحدى مسائل الخلاف وأصبحت أكثر حدة. لا يوجد في الوقت الحاضر، مثلًا، مؤشر إلى تدخّل غربي عسكري وشيك في الأزمة السورية، من دون موافقة مجلس الأمن، ولكن ماذا لو تطورت الأزمة تطورًا يخرج عن حسابات الأطراف المختلفة، ووقع مثل هذا التدخّل، بتأييد تركي أو بمشاركة تركيا[216]؟

(2) إنشاء محطة رادار

في محافظة ملاطيا، على بعد نحو 700 كلم من الحدود الإيرانية، أُنشئت محطة رادار هي أحد عناصر منظومة الدرع الصاروخية الأوروبية التي يجري نشرها. وبهذا الصدد، أشار رئيس الوزراء التركي أردوغان وقتئذ إلى أن «إنشاء الرادار في

(215) عبدالفتاح، ص 120.

(216) «تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي،» ص 5.

تركيا يشكل خطوة مهمة للمنطقة كلها»[217]. وقد حددت تركيا في المذكرة الخاصة بالدرع التي وقِّعت في أنقرة، شرطين لنصب نظام الرادار، الأول أن يكون الضباط الأتراك موجودين دائمًا في وحدة القيادة والمراقبة، وأن يحاط المسؤولون الأتراك علمًا بعملية تقاسم المعلومات الاستخبارية مع دولة ثالثة، على أن لا يجري تقاسمها مع دولة ليست عضوًا في حلف الناتو، كإسرائيل مثلًا[218].

يبلغ مدى الرادار حوالى 2000 كلم، وهو قادر على إجراء مسح من خلال زاوية عريضة مقدارها 260 درجة. وظيفته الأساسية مراقبة صواريخ «العدو» الباليستية عند إطلاقها، وتحديد نوعها ومسارها والنقطة التي تستهدفها. ويعمل الرادار - الذي يشغّله أميركيون - ضمن منظومة تضم غرفة قيادة وتحكُّم أطلسية في ألمانيا، وصواريخ اعتراضية (SM-3 Block IIA) على متن سفن أميركية مجهزة بأنظمة الدفاع الصاروخي «إيجيس» (AEGIS) في البحر المتوسط. ويتمتع الرادار بقدرة رصد عالية، وينقل المعلومات التي يوفرها إلى مركز القيادة والتحكم والإطلاق في قاعدة رامشتاين الجوية في ألمانيا مباشرة، حيث غرفة التحكم الأميركية، وإلى الأخرى التابعة للناتو كي تستخدم المعلومات في توجيه صواريخ الناتو لاعتراض صواريخ العدو وتدميرها في الجو. وسيساعد الرادار ضمن منظومة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف الناتو، على حماية أراضي تركيا والدول الأوروبية الأعضاء في

---

(217) «تركيا... تشغيل رادار منظومة درع الناتو الصاروخية،» موقع قناة روسيا اليوم، 17/ 1/ 2012. <http://arabic.rt.com/news/576363>.

(218) «الدرع الصاروخية في تركيا،» الأسبوعية، 25 أيلول/ سبتمبر 2011. <http://www.alesbuyia.com/inp/view.asp?ID=29334>.

الحلـف مـن الـدول التـي تمتلك قدرات إطلاق صواريخ باليسـتية على إحداها. لذا، فهو من الناحية النظرية على الأقل في مواجهة مجموعـة مـن الـدول، مجتمعـة أو منفـردة، وهـي: إيران وسـورية وروسيا، وحتى كوريا الشمالية والصين، على اعتبار أن لدى هذه الدول كلها صواريخ باليستية قادرة على تهديد دولة واحدة أو عدة دول ضمن حلف الناتو[219].

على المستوى الداخلي، أثارت موافقة حكومة حزب العدالة والتنمية على نصب أنظمة الرادارت على الأراضي التركية انتقادات شديدة من الأحزاب السياسية التركية، وفي مقدمها حزب الشعب الجمهوري المعارض الذي اعتبر زعيمه كمال كليجدار أوغلو أن هـدف حكومـة أردوغـان من تصعيـد التوتر مع إسـرائيل وإعلانها جملـة عقوبـات، هـو محاولـة تغطيـة الموافقـة على نصـب أنظمة رادارات الـدرع الصاروخيـة، ومـن ثـم فإن هـذه الحكومة صارت بالنسـبة إلـى المعارضـة دميـة فـي يـد الأميركييـن، تنفـذ مصالـح الولايـات المتحـدة على حسـاب المصالح العليا للدولة والشـعب التركيين. كما وصفت المعارضة الصفقة بأنها إنهاء لنظرية تصفير المشكلات مع دول الجوار. في هذا الإطار، كتب المعلق التركي يالجيـن دوغـان فـي صحيفـة حرييـت أنه بموجب مذكـرة التفاهم الثنائية المبرمة بين وزارتي الخارجية الأميركية والتركية، سـتتحول القاعدة في ملاطيا الى قاعدة للناتو، وهذا يعني أنه سـيتم تمركز الجنود الأميركيين والفريق الفني في القاعدة، وهذا مساس بالسيادة

(219) «انضمـام تركيـا لبرنامـج الـدرع الصاروخـي الأميركـي،» النهـار الجديـد، 8/ 9/ 2011. <http://www.ennaharonline.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%>.

التركية. وذكر أن نشر قوات أجنبية في تركيا ليس مسألة تعالجها مذكرات تفاهم، مؤكدًا وجوب عرض الوثيقة الموقّعة، ومن دون إبطاء، على البرلمان ليوافق عليها.

يرى بعض الخبراء أن احتفاء الإدارة الأميركية بتوقيع الاتفاق مع أنقرة، والارتياح الذي أبداه المسؤولون الأميركيون، مردهما إلى مساعي واشنطن لإيجاد موطئ قدم جديد في منطقة الشرق الأوسط في إثر إعلانها البدء فعليًا في سحب قواتها من العراق، فضلًا عن الوضع الهش والضربات الموجعة التي نزلت بقوات التحالف في أفغانستان وقرار واشنطن سحب قواتها من هذا البلد[220].

يمكن فهم الاعتبارات التركية المرتبطة بهذا القرار من زوايا عدة:

- تركيا دولة عضو في حلف الناتو (ثاني أكبر جيش في الحلف). وبما أن المنظومة ليست هجومية ولا يمكن من خلالها الاعتداء على أحد، فإن هذا القرار لا يتناقض مع الثوابت التركية العليا، وهو بمنزلة التزام ما تقرر في قمة لشبونة التي أقرت «المفهوم الاستراتيجي» الجديد الذي يؤكد أن الهدف الأساس للحلف هو الدفاع عن أراضي أعضائه الـ 28، والتزام أمنهم الجماعي.
- القبول باستضافة الرادار سيعزز موقع تركيا السياسي والعسكري داخل الناتو، باعتبارها عضوًا لا يمكن الاستغناء عنه، اعتمادًا على مساهمتها في هذا المشروع، ولما لموقعها من أهمية على الصعيد الجيوستراتيجي، وهو ما سيرفع من قدرة أنقرة في النهاية

(220) «الدرع الصاروخية في تركيا».

على التأثير في دول المنظمة من الداخل.

- القبول باستضافة بعض مكوّنات هذه الدرع «الدفاعية»، كالرادار، سيعزز من قدرات تركيا الدفاعية وحماية أمنها القومي؛ فهي محاطة بدول تتمتع بقدرات صاروخية ونووية، وبهذا الاعتبار من الواجب عليها تأمين أراضيها ضد أي اعتداء، وخصوصًا في ظل السباق المحموم الذي تقوم به بعض الدول لتطوير قدراتها الصاروخية الباليستية أو النووية، بالإضافة إلى أنظمة التسلح.
- أنظمة الدفاع الصاروخي مكلفة للغاية في ما لو أرادت إحدى الدول نشرها منفردة. وتركيا ليست مضطرة إلى ذلك ما دامت عضوًا في حلف الناتو منذ 60 عامًا تقريبًا. وبناء عليه، من الطبيعي الانضمام إلى هذه المنظومة لتخفيض التكاليف وزيادة الفعالية وتعزيز القدرات التركية، السياسية والعسكرية في المنظمة، وفي نهاية المطاف هذا هو الهدف الأساس من الانضمام إلى الناتو[221].

أمّا الموقف الروسي من نشر الرادار، فيتلخص في أن عملية النشر أثارت قلق روسيا التي تخشى أن يؤدي ذلك إلى محاصرتها من جميع الجهات، وتهديد أمنها، ولا سيما في ضوء توقيع الولايات المتحدة الأميركية في عام 2010 معاهدة مع بولندا، الدولة الحليفة السابقة في حلف وارسو، لإقامة قاعدة صاروخية أميركية في إطار منظومة الدفاع الصاروخي، عدا توقيعها اتفاقًا مع رومانيا لنشر عناصر الدرع الصاروخية في الأراضي الرومانية التي تحاذيها.

(221) «انضمام تركيا لبرنامج الدرع الصاروخي الأميركي».

ومع أن الولايات المتحدة الأميركية تؤكد أن هذه الدرع ليست عقبة، بل فرصة إضافية للتعاون الروسي – الأطلسي في مواجهة خطر الصواريخ الباليستية، وتحديدًا تلك الآتية من الشرق الأوسط، فإن الصورة تبدو مغايرة بالنسبة إلى روسيا التي ترى أن الدرع المقترحة حاجز أمام ما يصفونه بإعادة إطلاق العلاقات الروسية – الأطلسية، خصوصًا بالولايات المتحدة الأميركية. بل تذهب روسيا إلى ما هو أكثر من ذلك، فتعتبر هذه الدرع نوعًا من العودة إلى سياسات الحرب الباردة[222]، حيث أكد نائب رئيس الحكومة الروسية دميتري روجوزين في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أن روسيا لن تقف موقف المتفرج غير المبالي حيال مشروع الدرع الصاروخية الأميركي الذي يتضمن إنشاء نظام دفاعي يفترض أن يحمي أوروبا وأميركا من هجوم صاروخي، وهو النظام الذي يشكّل في رأي موسكو خطرًا عليها، لأن صواريخه الاعتراضية ستوضع في أراضي بلدان أوروبية قريبة من روسيا، مثل بولندا، وفي السفن الحربية.

وقال إن روسيا سترد بقوة في حال ظهور قطع بحرية أميركية تحمل صواريخ اعتراضية، على مقربة مباشرة من شواطئ روسيا... منوّهًا بأن مشروع الدرع الصاروخية الأميركي يمثّل عاملًا مهمًّا في إفساد العلاقات بين روسيا ودول الناتو، وفي تحفيز سباق التسلح. وأوضح روجوزين الذي كان مندوبًا دائمًا لروسيا لدى الناتو على امتداد أربعة أعوام، أن برنامج تحديث أسلحة الجيش الروسي يتضمن تزويد القوات الروسية بصواريخ الدفاع الجوي

(222) «الدرع الصاروخية في تركيا».

«أس- 500» القادرة على وقف الصواريخ الباليستية المهاجمة خارج غلاف الأرض الجوي.

كان روجوزين قد صرح خلال اجتماع برلمانيين روس مع ممثلي الجمعية البرلمانية لحلف الناتو - في وقت سابق - أن روسيا تتخذ خطوات سياسية ودبلوماسية لدرء خطر الدرع الصاروخية الآن، قائلًا «ولكننا سنضطر في أوضاع محددة إلى إعطاء رد تقني أظن أنه لن ينال إعجابكم»[223]. وكان الرد: صنع صاروخ روسي جديد، «فويفودا»، يستطيع من حيث فعاليته القتالية وإمكاناته اختراق الدرع الصاروخية الأميركية الكونية، وهو يتفوق كثيرًا على أمثاله من الصواريخ الروسية والأجنبية، ومنها الصاروخ الاستراتيجي الروسي الضخم «ر س- 20 ف». وقال الجنرال سيرغي كاراكايف، قائد القوات الصاروخية الاستراتيجية الروسية، في تصريح أدلى به، بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لتأسيس القوات الصاروخية الاستراتيجية، إن الوسائل المضادة للصواريخ التي ستنتشر ضمن شبكة الدفاع المضاد للصواريخ التي تعتزم الولايات المتحدة نشرها في أوروبا ستكون قادرة على اعتراض الصواريخ الروسية الباليستية العابرة للقارات. لكن الدرع الصاروخية الموجودة فعلًا في الوقت الحالي لا تحد من قدرات القوات النووية الاستراتيجية الروسية، علمًا أن الولايات المتحدة تعتزم، بموجب خطة التكيف تدريجًا، إقامة درع صاروخية في القارة الأوروبية في المراحل المقبلة، حيث

(223) «رئيس حكومة روسيا: لا نقف كالمتفرج للدرع الصاروخية الأمريكية،» اليوم السابع، 12/ 11/ 2012. <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=843828>.

ستُنشر وسائل مضادة للصواريخ قادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

تابع الجنرال كاراكايف قوله: «يقال لنا إن نشر الدرع الصاروخية في أوروبا موجَّه ضد الخطر الصاروخي الإيراني. لكن ليس في أوروبا مثل هذه الصواريخ باستثناء صواريخ روسيا. ولهذا، نحن نعتقد أن نشر الدرع الصاروخية في أوروبا موجَّه ضد روسيا، لأن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية في الغواصات تشكّل أساس قوات الردع النووية الروسية. ولا توجد دول أخرى في أوروبا تمتلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية في الغواصات التي يمكن أن تُستخدم ضدها وسائل الدرع الصاروخية الجاري نشرها».

وشدّد الجنرال كاراكايف على أن في العالم اليوم آلية مستقرة للردع النووي، ويجب عدم كسرها قبل أن تتشكّل آلية أخرى مماثلة لها من حيث الفعالية، بما يضمن الأمن الدولي. ولهذا، فإن إقامة الدرع الصاروخية الكونية يمكن أن تستثير سباق التسلح. وإذا حدث ذلك، لا مجال لأي استقرار استراتيجي. كما لن تُتخذ خطوات أخرى في مجال نزع السلاح النووي. وأكد الجنرال مجددًا موقف روسيا من مسألة نشر الدرع الصاروخية. فقال: «إن روسيا لا تعارض البتة إقامة دفاع مضاد للصواريخ في أي بلد معيّن أو مجموعة من البلدان. ونحن نقول إن هناك علاقة متبادلة بين المنظومات الاستراتيجية الهجومية والمنظومات الاستراتيجية الدفاعية. ولهذا، في حال زيادة القدرات المضادة للصواريخ، تنبثق مسألة جدوى تقليص الأسلحة الاستراتيجية

الهجومية، وبالتالي ندعو إلى الإبقاء على التوازن الاستراتيجي القائم»[224]. وجدير بالذكر هنا أن الرادار الذي نُصب في تركيا أصبح جاهزًا للتشغيل في كانون الأول/ ديسمبر 2012.

(3) إيران

إن إيران هي الأخرى إمبراطورية تاريخية، مثل تركيا وروسيا، لكنها أقدم منهما. وقد كانت سياسة روسيا تجاه إيران متسقة إلى حد ما على مدار العقدين الماضيين؛ فروسيا ترى أن إيران قوة إقليمية، وعلى الرغم من أنها لا تحبذ التعامل مع نظامها الثيوقراطي، فإن نهجها الأساس هو حيادية النظام. كما أنها تدين بالعرفان لها، لأن الحماسة الثورية الإيرانية ليس موجهة إلى الشمال، ولأن الإيرانيين تفهموا مشكلات روسيا في شمال القوقاز خلال الحرب الشيشانية، ودعموا عضويتها (بصفة مراقب) في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومنذ عقد ونصف العقد، نجحت روسيا وإيران في التوسط لإنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان، وهو الصراع الوحيد الذي تم حله تمامًا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. بالإضافة إلى ذلك، تبيع روسيا إيرانَ الأسلحة، وتعمل على تدشين محطة بوشهر للطاقة النووية. وهناك من يرى أن موسكو تعارض تحوّل إيران دولةً نوويةً بالمعنى العسكري وتشعر بالقلق إزاء برنامجها الصاروخي، لكن في كلتا الحالتين، كانت روسيا أقل تخوفًا من الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه الخصوص[225]،

---

(224) «وداعا للدرع الصاروخية الأمريكية مع الصاروخ الروسي الجديد،» العربية 24، كانون الأول/ ديسمبر 2012. <http://www.alarabiya24.com/ar/news/10205>.

(225) ترينين، ص 97.

مع أنها تجتمع كلها عند الهدف نفسه، ولأسباب متشابهة.

تختلف روسيا عن الولايات المتحدة في التعامل مع إيران؛ فهي تعارض أي عدوان عسكري عليها، وتؤمن بأن الحل يحتاج إلى احترام سيادتها، والاعتراف بمصالحها، وحقها في القيام بنشاط نووي سلمي تحت إشراف دولي. كما أن سياسات تركيا تجاه إيران تضمنت في عام 2009 الكثير من عناصر هذا النهج؛ وقد راوح نهج تركيا تجاه إيران بين المساعدة على عقد تسوية بين طهران والجماعة الدولية بشأن الملف النووي الإيراني، وبين السماح بنشر صواريخ اعتراضية للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الصواريخ الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى إثارة الآمال والمخاوف في الوقت عينه. وبطبيعة الحال، تدرك روسيا أن العلاقة التركية - الإيرانية تعود إلى قرون خلت، وهي معقدة إلى حد كبير. وفي السياق الإقليمي، تُعَدّ تركيا وإيران نموذجين سياسيين مختلفين للوطن العربي، تتنافس سياستاهما في عدد من الأماكن مثل العراق وغزة، وتصلان إلى الصدام، بشكل صريح، في سورية. في المقابل، ليس لديهما مصلحة في الانخراط في شبكة السياسة المعقدة في الشرق الأوسط. لذا، سوف تراقب روسيا، من بُعد، التنافس والتقارب التركيين - الإيرانيين. في الوقت عينه، ستدعم تحركات التوصل إلى حل تفاوضي للقضية النووية الإيرانية والجهد المبذول لإدراج إيران في المنظومة الأمنية الإقليمية، ومن الممكن أن يصبح ذلك بمنزلة مساحة للتعاون بين روسيا وتركيا، إذا اختارت الأخيرة المضي في هذا الطريق[226].

---

(226) ترينين، ص 97-98.

(4) أفغانستان

تستعد روسيا، شأنها شأن سواها من دول الجوار، لعواقب الانسحاب الوشيك للقوات الأميركية وقوات حلف الناتو من أفغانستان. ويكمن قلق روسيا في إمكان أن يؤدي انتهاء الاحتلال العسكري الغربي لأفغانستان إلى اندلاع الصراع مرة أخرى على نطاق واسع، وقيام نظام إسلامي متطرف، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع استقرار الوضع الجيوسياسي في «الجزء الهش» من آسيا الوسطى. كما أن تدفق المخدرات من أفغانستان إلى روسيا عبر آسيا الوسطى يُعتبر مصدر قلق كبير.

عمومًا، لا توجد لدى روسيا سلطة أو رغبة في الانخراط سياسيًا أو عسكريًا في أفغانستان، كما أن مساهمتها في المشاريع الاقتصادية هناك متواضعة جدًا. ومع ذلك، تحاول مناقشة مسألة أفغانستان في عدد من الهيئات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وما يسمّى «رباعية دوشانبه» التي تتألف من أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وروسيا. والهدف هو منع أفغانستان من الانفجار أو الانهيار في أعقاب الانسحاب الغربي.

أمّا تركيا، الدولة المسلمة، فلم تسعَ قط إلى السيطرة على أفغانستان، وهي تتمتع بنفوذ فريد من نوعه بين الأفغان، ولديها فضلًا عنه مصالح اقتصادية، لذلك في إمكانها المساعدة ماديًا في تحقيق الاستقرار هناك في فترة «ما بعد الولايات المتحدة الأميركية»، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى كالصين وباكستان والهند وإيران ودول آسيا الوسطى. بالطبع لن تكون روسيا شريكًا

رئيسًا لأنقرة في أفغانستان، ولكن تشكيل تحالف إقليمي على نطاق واسع لدعم البنية التحتية وبنائها وإعادة تأهيلها بعد الحرب، سيكون من مصلحة تركيا وروسيا على حد سواء[227]. وعلى الرغم من هذه الخلافات، فإن الدولتين حريصتان على ألّا يتدرج الخلاف السياسي بينهما إلى أزمة سياسية، ثم إلى صراع سياسي من شأنه أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا في مجمل علاقاتهما الثنائية، ولا سيما في مجال التعاون الاقتصادي.

لم يمنع التباين بين البلدين من أن يعلن رئيس الوزراء الروسي بوتين في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2011، خلال لقائه وزير الطاقة التركي تانر يلدز في روسيا، أن «تركيا سمحت بإنشاء أنبوب غاز السيل الجنوبي». وقال: «أود التوجه إلى الحكومة التركية بالشكر الجزيل على قرار ترخيص شركة غازبروم بإنشاء خط أنبوب غاز السيل الجنوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية». وأعرب بوتين «عن الأمل في ألّا تكون المباحثات مع تركيا نقطة أخيرة في تطور العلاقات، وإنما مجرد إحدى مراحله». وأشار كذلك إلى «أن الحكومة الروسية ستواصل دعم المشاريع التركية، وكذلك المبادرات في ميدان الطاقة». وأضاف أن «حدث اليوم خير هدية لنا جميعًا، بمناسبة حلول العام الجديد، وبودي الإعراب عن أفضل التمنيات لرئيس الوزراء والرئيس التركيين». ووعد بوتين «سننفذ مع رئيس الوزراء التركي كل شيء. وقد اقتنعنا مرة أخرى بأن تركيا خير شريك». كما أعلن: «إننا اتفقنا على توريد الغاز إلى

(227) ترينين، ص 98.

تركيا على المدى البعيد، حتى عام 2021 وعام 2025»[228].

في عام 2012، استهل رئيس الوزراء أردوغان الزيارات الدبلوماسية المتبادلة مع روسيا؛ ففي 18 تموز/ يوليو، التقى الرئيسَ بوتين في موسكو، وكانت الانتفاضة السورية محور المباحثات الثنائية. وقد جاءت هذه الزيارة بعد أن أسقطت الدفاعات الجوية السورية طائرة عسكرية تركية في حزيران/ يونيو 2012. ومع أن الناطق السابق باسم الخارجية السورية جهاد مقدسي أورد في مؤتمر صحافي أن إسقاط الطائرة تم «برشاش أرضي وليس بصاروخ موجَّه»[229]، ذُكر في بعض التقارير أن الطائرة أُسقطت بصاروخ روسي حيث ترسو ثلاث سفن حربية روسية قرب ميناء اللاذقية، تملك إحداها أنظمة دفاع جوي ورادارات لازمة لحماية سورية[230]. أُعلن الموقف التركي من إسقاط الطائرة، في كلمة ألقاها رئيس الوزراء أردوغان في المجلس الوطني الكبير (البرلمان) جاء فيها «أن طائرة الاستطلاع التركية لم تكن مسلحة، ولم تخف هويتها ولو كانت هناك نوايا عدوانية لأخفتها، ورغم أنها اخترقت المجال الجوي لوقت قليل جدًا، فإنها غادرته بعد تنبيهها من المركز». وأوضح «أن الطائرة كانت تقوم بطلعة تدريب لتجربة رادارات تركية جديدة، وتعرضت للإسقاط في أعالي البحار

(228) «بوتين: تركيا سمحت بمد أنبوب «السيل الجنوبي» في أراضيها،» روسيا اليوم، 28/ 12/ 2011. <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/575096>.

(229) «لقاء للناتو وتركيا أحاطت مجلس الأمن علمًا. سوريا تحذر من مهاجمتها بحجة الطائرة،» الجزيرة.نت، 5/ 6/ 2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/cc7159e8-105c-4952-bb7b-11cc6aec4a7e>.

(230) أحمد دياب، «روسيا وتركيا: عبء التاريخ وحافز الاقتصاد،» الحياة، 13/ 1/ 2013، <http://alhayat.com/Details/472156>.

على بعد 13 ميلًا بحريًا عن سورية، من دون أن تعطى أي إشارة أو تحذير أو توجيه من الدفاعات الجوية السورية». وأصر أردوغان على القول إن «سورية كانت تعرف هوية الطائرة وإنها أسقطتها عن عمد، ولا يمكن ربط الإسقاط بهذا الاختراق، فقد أحصت تركيا منذ بداية العام الحالي 114 اختراقًا جويًا، منها خمسة اختراقات من جانب طائرات هليكوبتر سورية»، وأشار إلى أن «هذه الحوادث لا تعالَج بإسقاط الطائرات». وأكد أيضًا أن تركيا «لن تخضع للاستفزاز أو تنجر وراء من يدقون طبول الحرب، لكن هذا لا يعني أنها ستسكت عن حقها». وبلهجة وعيد قال إن «تركيا بقدر ما هي وادعة وآمنة تجاه جيرانها، فإن غضبها شديد وقاهر إذا عبث أحد معها»، واعتبر أن «النظام السوري ما عاد يشكل خطرًا على الشعب السوري فقط، وإنما على تركيا أيضًا وعلى الدول المجاورة، مؤكدًا أن بلاده بعد هذه الحادثة انتقلت في التعامل مع سورية إلى مرحلة جديدة»[231]. ولم تكتفِ تركيا بذلك، بل صعّدت موقفها تجاه سورية حينما دعت حلف الناتو، بموجب المادة الرابعة منه التي تخول أي دولة عضو طلب مشاورات عاجلة إذا «تعرضت وحدة أراضيها أو استقلالها السياسي أو أمنها للتهديد»، إلى عقد اجتماع للتباحث في شأن إسقاط الطائرة[232]، وإزاء هذا التصعيد التركي عبّرت روسيا عن موقفها من خلال بيان لوزارة خارجيتها جاء فيه: «نعتقد أن من المهم ألّا يتم النظر إلى الحادث على أنه عمل استفزازي أو

---

(231) «أردوغان توعد نظام دمشق. روسيا تهوّن من حادث الطائرة التركية،» الجزيرة.نت، 26/ 6/ 2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/6bde1241-c58f-4267-a982-48351d659e52>.

(232) «لقاء للناتو وتركيا».

مقصود، وألّا يقود إلى زعزعة الوضع»[233].

بالعودة إلى الزيارة، عقد بوتين مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا مع أردوغان، وأعلن أن «روسيا ترحب بالتأييد التركي للاتفاقات التي توصلت اليها مجموعة العمل بشأن سورية في جنيف في نهاية الشهر الماضي»، وقال أيضًا «إن روسيا ترحب بتأييد تركيا قرارات جنيف. ويُعَدّ ذلك أساسًا جيدًا لتنسيق المواقف في المستقبل». أمّا رئيس الوزراء التركي، فقال إنه «على ثقة من أن من الممكن تحقيق نتيجة على أساس اتفاقات جنيف»، واعتبر هذه الاتفاقات «خارطة طريق مهمة»، وأكد أن تركيا ضد خرق حرمة أراضي سورية لكن «بنتيجة الأعمال القاسية التي مارسها نظام الرئيس السوري بشار الأسد، قُتل نحو 18 ألف شخص. وهناك 40 ألفًا من اللاجئين (السوريين) في تركيا، و150 ألفًا في الأردن و20 ألفًا في لبنان». وقال أيضًا: «يجب أن تتحقق في سورية إرادة الشعب، ونرغب في أن يقرر مصير سورية ما بعد الأسد الشعب السوري بالذات، لا دول أخرى»، وأضاف أن تركيا ترغب كذلك في «وقف أعمال القتل الجماعية في سورية»[234].

بعد تأجيل استمر قرابة شهرين، زار الرئيس الروسي بوتين تركيا، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2012. وجاءت الزيارة بعد وقوع سلسلة حوادث أثارت نوعًا من التوتر في العلاقات التركية – الروسية، على خلفية الأزمة السورية، وهي:

---

(233) «أردوغان توعد نظام دمشق».

(234) «بوتين: روسيا ترحب بالتأييد التركي لاتفاقات جنيف حول سورية،» موقع قناة روسيا اليوم، 18/ 7/ 2012. <http://arabic.rt.com/news/590010->.

- تفتيش الطائرة السورية

في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أجبرت طائرتان مقاتلتان حربيتان تركيتان طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية السورية آتية من العاصمة الروسية موسكو على الهبوط في مطار أسن بوغا بالعاصمة التركية أنقرة، بسبب الاشتباه في وجود أسلحة على متنها[235]. وقد صرح أرشد هورموزلو، كبير مستشاري الرئيس التركي غول في هذا الصدد، «إن من حق أي دولة، وفقًا للقانون الدولي، تفتيش أي طائرة في حال الاشتباه في حمولتها»، مانحًا بلاده الحق في تفتيش الطائرة السورية، معتبرًا ذلك أمرًا اعتياديًا، «كما يفتش العراق الطائرات الإيرانية التي تمر عبر أجوائه إلى سورية»[236]. وبعد هذا الاحتجاز، سمحت تركيا للطائرة بالمغادرة وعلى متنها 35 راكبًا بعد مصادرة «مواد مثيرة للريبة» منها، و«شحنة غير قانونية». أمّا روسيا، فقد نفت وجود أي أسلحة أو أي نوع من الأنظمة أو قطع المعدات العسكرية على متن الطائرة[237]، وطلبت من تركيا تفسيرًا لذلك السلوك، واتهمتها بتعريض أرواح رعاياها على متن الطائرة للخطر[238]. ولاحتواء تداعيات ما جرى، صرّح

(235) «تركيا تجبر طائرة سورية على الهبوط بأنقرة،» الجزيرة.نت، 10/10/2012، <http://www.aljazeera.net/news/pages/81debc39-d2e0-44af-992b-fb12d2fa2773>.

(236) «تركيا: من حقنا تفتيش الطائرة السورية،» الجزيرة.نت، 13/10/2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/4d415aad-3064-4175-ad1d-c6d3284621bc>.

(237) «دمشق تتهم أنقرة بالقرصنة. روسيا: الطائرة السورية لم تحمل أسلحة،» الجزيرة.نت، 11/10/2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/885dd46b-338a-4053-88a1-e817470f3847>.

(238) «موسكو ودمشق تصعّدان ضد أنقرة،» الجزيرة.نت، 11/10/2012. <http://www.aljazeera.net/news/pages/933bf6a1-d958-4b8b-9135-d499bc47e979>.

كلٌّ من وزير الخارجية الروسي لافروف ونظيره التركي أوغلو، في مناسبتين مختلفتين، بأن هذا السلوك لن يؤثر في علاقة الدولتين، ولن يثير أزمة بينهما[239].

بعد وقوع هذه الحادثة، قرر الرئيس الروسي بوتين إرجاء زيارته لتركيا التي كان مقررًا أن تتم في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. وقد اعتبر محللون أن خطوة الإرجاء جاءت نتيجة تصاعد الخلافات التركية - الروسية على خلفية احتجاز الطائرة. لكن أردوغان نفى ذلك، مؤكدًا أن قرار التأجيل جاء قبل قضية الاحتجاز[240].

- طلب تركيا من حلف الناتو نشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سورية

أعلن حلف الناتو رسميًا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أنه تلقّى رسالة من الحكومة التركية تطلب فيها نشر صواريخ باتريوت على أراضيها، في ضوء تزايد التوتر على الحدود التركية - السورية[241]. وجاء هذا الطلب نتيجة سقوط عدد من

---

(239) «تركيا تؤكد أن مسألة الطائرة السورية لا يمكن أن تتسبب بأزمة مع روسيا،» موقع قناة روسيا اليوم: .<http://www.arabic.rt.com/news_all_news/597484>

وانظر أيضًا: «لافروف: حادث احتجاز الطائرة السورية في أنقرة لن ينعكس على العلاقات الروسية التركية،» موقع قناة روسيا اليوم، 14/ 10/ 2012.

<http://arabic.rt.com/news/597064->.

(240) «بوتين يؤجل زيارته لتركيا وسط خلافات مع أنقرة،» سي أن أن بالعربية، 10/ 11/ 2012.

<http://arabic.cnn.com/2012/world/10/12/putin.turkey/index.html>.

(241) «تركيا تطلب رسميًا من الناتو نشر صواريخ «باتريوت»،»

<http://www.alkhaleej.ae/portal/portal/6a740c1f-9451-4ba3-b7a6-ae1949063363. aspx>.

القذائف السورية على أراضيها، وأدت إحداها الى مقتل خمسة مدنيين في قرية اكشاكالي الحدودية، يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2012[242]. وقد انتقدت روسيا هذا الطلب، ناصحة تركيا بأن نشرها الصواريخ وعسكرة الحدود مع سورية سيرسلان إشارات سلبية تنذر بإطالة الحرب في سورية. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش في التاريخ المشار إليه آنفًا «إن عسكرة الحدود التركية - السورية تُعَدّ إشارة مقلقة»، ناصحًا تركيا بشيء آخر، هو استخدام نفوذها على المعارضة السورية، للتوصل في أسرع وقت ممكن إلى بدء حوار بين الأطراف السوريين، وليس عرض عضلاتهم عبر إعطاء منحى خطر للوضع، مضيفًا أن «مثل هذه التحركات لا تزيد بالتأكيد من التفاؤل حيال حل سياسي سريع في سورية».

في المقابل، لم تلزم تركيا الصمت حيال تلك التصريحات، فجاء الرد التركي على الموقف الروسي من رئيس الحكومة أردوغان، على هامش مؤتمر قمة مجموعة الثماني الإسلامية النامية التي عُقدت في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بالعاصمة الباكستانية إسلام أباد[243]، واصفًا ذلك الموقف بأنه يكاد يصل إلى درجة التدخّل في شؤون تركيا الداخلية. وأضاف: «لقد وجدت تصريحات روسيا خاطئة جدًا. إن نهجها الساعي لإظهار شؤون

(242) «تباين المواقف بشأن سوريا في ختام محادثات تركيا وروسيا»، موقع بي بي سي عربي، 4/ 12/ 2012، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/12/121204_syria_putin_ardogan.shtml>.

(243) دياب، «روسيا وتركيا: عبء التاريخ».

تركيا الداخلية، التي لا دخل لها فيها، كمسألة تهمها هو خطأ»[244]. وتذهب قراءة روسيا لطلب نصب الناتو صواريخ باتريوت بعيدًا عن فكرة الدفاع عن الحدود التركية في المرحلة الحالية، إذ لا مبرر - من وجهة النظر الروسية - للقلق الحدودي في هذه المرحلة بمعطياتها الآنية؛ لذا ترى روسيا أن الخطر الحقيقي يكمن في النيات والاحتمالات المستقبلية، لا في الخطوة الآنية بذاتها، بل إن بعض التقديرات الروسية لا يستبعد استخدام تلك الصواريخ ضد الطائرات السورية مباشرة من دون التعرض لهجوم، وذلك في إطار عملية حظر جوي يُفرض على السلطة الحاكمة في سورية، لكنها قد تمتد أيضًا لتشمل هجومًا لحلف الناتو على هذه الدولة. ويعتقد خبراء عسكريون روس أن ثمة تخطيطًا لاجتياح محتمل لسورية عبر الأراضي التركية، ليس بواسطة الجيش السوري الحر أو غيره من القوات والفصائل التي تحارب السلطة القائمة فيه، وإنما مباشرة بواسطة قوات الحلف، ولعل هذا ما حفز روسيا إلى إرسال أربع سفن حربية إلى مرفأ طرطوس السوري، في رسالة واضحة ومباشرة إلى الولايات المتحدة، وليس فقط إلى تركيا وحلف الناتو، في ردة فعل روسية على هذه التطورات[245].

في سياق هذين الحادثين جاءت زيارة الرئيس الروسي بوتين لتركيا، حيث التقى رئيسَ وزرائها أردوغان. وقد تناولت المحادثات الانتفاضة السورية، ونشر صواريخ باتريوت على الأراضي

(244) «أردوغان: رد فعل روسيا على نشر «باتريوت» خاطئ جدًا،» موقع قناة روسيا اليوم، 23/ 11/ 2012. <http://arabic.rt.com/news/600575>.

(245) دياب، «روسيا وتركيا: عبء التاريخ».

التركية، والمصالح الاقتصادية المشتركة[246].

بالنسبة إلى الانتفاضة السورية، أعلن الرئيس الروسي في المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء التركي بعد الاجتماع الثالث لمجلس التعاون التركي - الروسي الرفيع المستوى، «أن مواقف روسيا وتركيا تتطابق في ما يخص تقدير الوضع في سورية، ولكن لم يتم التوصل الى مبادئ مشتركة بشأن سبل التسوية». وأكد أن «روسيا وتركيا ستواصلان التعاون بشأن التسوية السورية»، مشيرًا إلى أن «وزيري الخارجية في الدولتين قد تم تكليفهما بالعمل على هذا الاتجاه». وأضاف: «ظهرت لدى موسكو وأنقرة أفكار جديدة عن التسوية السورية، لكن من السابق لأوانه الكشف عنها». وقال بوتين في المؤتمر أيضًا، في معرض حديثه عن المواقف الروسية من الأزمة السورية، إن «روسيا ليست محاميًا للنظام السوري، بل هي قلقة على مستقبل سورية، ولا تريد تكرار الأخطاء التي ارتُكبت في الماضي القريب»[247]. لكن هذا لا ينفي الدعم الدبلوماسي والعسكري الروسي للسلطة الحاكمة في سورية، فالعلاقات الدولية لا تمارس في ساحات القضاء لتوكيل محام عن متهم، وإنما من خلال مواقف الدولة تجاه دولة أخرى، أكانت داعمة لها أم منددة بها.

بالنسبة إلى نشر صواريخ باتريوت، أعلن الرئيس الروسي

---

(246) خالد ممدوح العزي، «روسيا - تركيا: اتفاقات اقتصادية كبيرة مع أنقرة وتوافق سياسي في الكواليس...!!!» <http://assaqifa.com/?p=73272>.

(247) «بوتين: أثناء مباحثاتنا مع الجانب التركي ظهرت أفكار جديدة بشأن التسوية السورية،» موقع قناة روسيا اليوم، 3/ 12/ 2012. <http://arabic.rt.com/news/601516>.

في المؤتمر عينه أن «رغبة تركيا في نشر صواريخ أرض - جو من نوع باتريوت للحلف الأطلسي على حدودها ستزيد التوتر مع سورية». واستخدم الرئيس الروسي قولًا روسيًا مأثورًا، ليشرح معارضة دولته هذا الشأن قائلًا: «يقولون إنه إذا كانت بندقية معلقة على جدارك في بداية لعبة، ستُستخدم بالتأكيد لإطلاق النار في نهايتها»[248]. وعلى الرغم من تباين موقفي الدولتين في ما خص الانتفاضة السورية ونشر الصواريخ، لم يصل هذا التباين إلى مصالحهما الاقتصادية التي كانت العنوان الأبرز في الزيارة، والدليل على ذلك اصطحاب الرئيس الروسي في زيارته لتركيا وفدًا كبيرًا من رجال الأعمال. وقد وُقعت خلالها اتفاقات اقتصادية وسياحية، بينها إلغاء تأشيرة الدخول بينهما، واتفاقات في قطاعات الطاقة والمصارف والنووي والصناعي والزراعي. وقد أشاد بوتين في المؤتمر المشترك المشار إليه آنفًا، بالصداقة الروسية - التركية، مشيرًا إلى أن «حجم التبادل التجاري بين الدولتين نما في عام 2011 بنسبة 27 في المئة، ونما في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام (2012) بنسبة 14 في المئة»، منوهًا بأن «الدولتين تسعيان إلى رفع مستوى التبادل التجاري إلى 100 مليار دولار خلال الأعوام الأربعة المقبلة». كما وقّع الرئيسان اتفاق تعاون مشترك، يبدأ بافتتاح بيوت ثقافية في كلتا الدولتين حتى مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية في أكويو على ساحل البحر المتوسط، بتكلفة تصل إلى 20 مليار دولار[249].

(248) «تباين المواقف بشأن سوريا في ختام محادثات تركيا وروسيا».
(249) دياب، «حوافز اقتصادية».

2- العلاقات الاقتصادية

على الرغم من عدم التوافق والتوتر الدبلوماسي- السياسي تجاه القضايا الإقليمية المشتركة التقليدية أو المستحدثة في العلاقات التركية - الروسية، لم ينل ذلك من علاقاتهما الاقتصادية المتقدمة؛ إذ بلغ معدل التبادل التجاري الإجمالي بين الدولتين في نهاية عام 2012 ما يقارب 33.303 مليار دولار، إذ صدرت تركيا إلى روسيا ما قيمته 6.683 مليار دولار، واستوردت منها ما قيمته 26.620 مليار دولار. ويبدو واضحًا أنه يميل إلى مصلحة روسيا، والسبب في ذلك يعود إلى اعتماد تركيا بشكل كبير على استيراد الطاقة من روسيا، فقد بلغت وارداتها من الغاز الطبيعي ما نسبة 45.5 في المئة، بقيمة 10.987 مليارات دولار[250]، لأن تركيا تعتمد على الغاز الروسي في توليد الكهرباء[251]. أمّا النفط، فقد بلغت نسبة ما استُورد منه 19.9 في المئة، بقيمة 4.7 مليارات دولار، في حين بلغ استيراد الفحم نسبة 1.521 في المئة، بقيمة 6.3 مليارات دولار[252]. ويرى بعض الخبراء أن هذا الاعتماد المفرط على الطاقة الروسية، وخصوصًا الغاز الطبيعي، قد يسبب تأثيرًا متناميًا في تركيا في المستقبل[253].

في قطاع الاستثمارات، بلغت استثمارات تركيا في روسيا 6 مليارات دولار في نهاية عام 2012، كما بلغت استثمارات الثانية

---

(250) Ulchenko, pp. 9-10.

(251) دياب، «حوافز اقتصادية».

(252) Ulchenko, p. 10.

(253) ايرتم، «العلاقات التركية».

في الأولى 4 مليارات دولار في العام عينه[254]. وسعيًا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، قامت الدولتان بتخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة، الأمر الذي يصب في مصلحة المنتجات التركية المصدَّرة إلى روسيا[255]. كما قامتا بإلغاء تأشيرات الدخول بينهما[256]، وهو ما نشّط قطاع السياحة حتى بلغ عدد السياح الروس في تركيا نحو 4 ملايين روسي في نهاية عام 2012[257]، في مقابل 400 ألف سائح تركي يزورون روسيا[258]. وبهذا التعاون الاقتصادي، تُعَدّ روسيا حقًا الشريك التجاري الأول لتركيا - ولكن الاتحاد الأوروبي يأتي في المرتبة الأولى، إذا اعتُبر كيانًا واحدًا -[259]، وبالمثل تُعَدّ تركيا في [2012] سابع أكبر شريك تجاري لروسيا[260].

3- الموقف الأميركي من التقارب التركي - الروسي

من المعلوم أن العلاقات التركية - الأميركية ذات خصوصية مميزة، وهو ما يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها في شأن تقاربها مع روسيا. فإذا كان صحيحًا أن وقوفها إلى جانب روسيا

(254) Ulchenko, pp. 8-10.

(255) «تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي».

(256) رمضان غوزون، «عهد جديد في العلاقات التركية - الروسية».
<http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsdetail.aspx?haberkodu=a42ef4b4-b82c-4407-b879-2668aae144d9>.

(257) دياب، «حوافز اقتصادية».

(258) غوزون، «عهد جديد».

(259) دياب، «حوافز اقتصادية».

(260) حاتم خاطر، «العلاقات التركية- الروسية الاقتصادية على وشك الانفجار»، الجورنال، 27/ 6/ 2013. <http://elgornal.net/news/news.aspx?id=2756170>.

قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط الآتية من منابع احتياطات النفط والغاز الكبرى في آسيا الوسطى وبحر قزوين وكازاخستان، فإن من الصحيح أيضًا أن تقرّبها منها يؤدي إلى تعاظم النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة ومصالحها فيها، لأنه يؤدي إلى تراجع نفوذها ويشكّل خسارة استراتيجية نوعية بالنسبة إليها، الأمر الذي قد يدفعها إلى استخدام بعض ملفات الضغط على تركيا، كتحريك قضية الأكراد لتقويض استقرارها، أو إثاره القضية الأرمنية بتبنّي مزاعم الأرمن، وأيضًا دعم الموقف اليوناني إزاء استقلالية قبرص، فضلًا عن نسفها طموحات تركيا، وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي[261]. لكن من الصعوبة بمكان أن تقدِم الولايات المتحدة على معالجة خلافاتها مع تركيا على ذلك النحو، لأنها تحتاج إلى تركيا، ولا تقتصر هذه الحاجة على حل مشكلات الشرق الأوسط، بل تتعداها إلى إدراكها الدور التركي في مناطق أخرى وقضايا أخرى كآسيا الوسطى والقوقاز وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب؛ هذه الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

- السبب الأول، موقعها الجيوسياسي المتميز الواقع وسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، الذي يربط تركيا بالعديد من المناطق التي تقع في صلب المصالح الأميركية؛ فتركيا ترتبط بمناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى بروابط اقتصادية وثقافية وتاريخية، إلى جانب تحكّمها

---

(261) طلعت، ص 114.

في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، عدا كونها معبرًا لخطوط النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر القزوين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

- السبب الثاني، المنظور الجديد (العمق الاستراتيجي) الذي اتّبعه حزب العدالة والتنمية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية، إذ مكن هذا المنظور تركيا من الانخراط في معظم القضايا المتوترة في منطقة الشرق الأوسط (في العراق وإيران ولبنان والقضية الفلسطينية).
- السبب الثالث، تنظر الولايات المتحدة إلى تركيا باعتبارها الدولة الإسلامية «النموذج»؛ فهي دولة ديمقراطية حديثة، حققت قدرًا كبيرًا من التنمية الاقتصادية. وتمثّل من وجهة النظر الغربية تعايشًا بين الإسلام وقيم الحداثة الغربية.

هذه الأسباب جعلت من الصعوبة بمكان أن تحل الولايات المتحدة أيًّا من تلك القضايا الشائكة التي تواجهها من دون تلقّي مساعدة من تركيا[262]. ولكي تعي أن التقارب التركي - الروسي لا يهدد مصالحها الاستراتيجية، يتعين عليها وعلى تركيا، من إجل إقامة علاقة متنوعة ودائمة، التغلب على عائقين رئيسين هما البُعد النفسي والبُعد الجيوسياسي. فالبُعد النفسي يتعلق بطبيعة العلاقة الهرمية بين الدولتين التي تعود إلى ما قبل 60 عامًا، لذلك سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تدرك أن تركيا تتصرف في الوقت الراهن بناءً على مصالحها الخاصة وليس

---

(262) محمود عبده علي، «أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة إلى عصر أوباما،» شؤون عربية، العدد 140 (شتاء 2009)، ص 175-176.

بالضرورة ضد مصالح الولايات المتحدة في بيئتها الإقليمية. ولا جدال في أن تركيا سوف تتعلم كيف يمكنها تحقيق توازن بين مصالحها الخاصة وتوقعات حلفائها. أمّا من ناحية التحدي الجيوسياسي؛ فإن تركيا تعيش في هذا الجوار، وعلاقاتها بجيرانها متعددة ومتنوعة، وفي أغلب الأحيان تؤثر علاقتها بدولة ما في علاقاتها بدولة أخرى. وبناءً على ما سبق، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تنظر إلى تركيا باعتبارها حليفًا إقليميًا قويًا، له مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة، وليس باعتبارها مجرد تابع لها. كما تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تكون مرنة وبراغماتية إلى حد كافٍ. لذا، فإن كلًّا من الدولتين ستحتاج إلى بعض الوقت لتغيير مواقفها التقليدية تجاه الأخرى[263]، لأن الحرب الباردة انتهت، ومن ثم من حقهما أن تنوعا شراكتيهما بما يخدم مصالحهما، شريطة ألّا تنعكسا على علاقاتهما الثنائية بشكل سلبي، وهذا يُعَدّ تحديًا جديدًا لهما.

خاتمة

تتمثّل النتائج الأساسية لهذه الدراسة في التالي:

1- على الرغم من العداء التاريخي الذي استمر قرونًا عدة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، والتوتر السياسي بين وارثيهما الاتحاد السوفياتي والجمهورية التركية في مرحلة الحرب الباردة، فإن روسيا في ظل حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين،

(263) طه أوزهان، «تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية،» رؤية تركية (ربيع 2012)، ص 26-27.

وتركيا في ظل حكم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تمكنتا، وبشكل كبير، من تحييد ذلك العداء والتوتر في علاقاتهما الثنائية، واستطاعتا التعاون معًا تعاونًا عمليًا ومثمرًا؛ فلم تعد علاقات أنقرة بموسكو أوهامًا، أو «فوبيا» متعمقة الجذور. فقد تغير المنظور التركي للدولة غير الصديقة روسيا السوفياتية، ويبدو أن موسكو مستعدة لبدء العمل مع تركيا لا من مجرد منظور الدولة التجارية، وإنما أيضًا من منظور الشريك الجيوسياسي في الحوار المشترك في غرب آسيا.

2- على الرغم من المصالح المتباينة بشأن عدد من القضايا، فإن تركيا وروسيا أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل الذي جعل العلاقات الثنائية تتخطى مرحلة العداء التاريخي. وليس هذا بالإنجاز الهين، بل هو إحدى ركائز الأمن والاستقرار في أوروبا؛ فعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، تحولت تركيا وروسيا من مواقف المواجهة إلى ما يسمّى مجتمع الأمن الحقيقي، فما عاد استخدام القوة من جانب أيٍّ من الدولتين واردًا كأداة سياسية في العلاقات الثنائية.

3- لدى تركيا وروسيا أرضية مشتركة لضمان تعزيز التعاون بشأن القضايا الإقليمية. ومجال هذا التعاون واسع، بدءًا من الشرق الأوسط إلى أفغانستان والقوقاز وقبرص. وعلى وجه العموم، ستستفيد كلٌّ من تركيا وروسيا من توطيد الأمن، فكلتاهما مرشحة للمعاناة بسبب عدم الاستقرار الناجم عن النزاعات في تلك المناطق. ويمكن القول إن نهجي موسكو وأنقرة متوافقان

في بعض القضايا، وهما ستستفيدان في البعض الآخر من خلال تضييق الفجوات فيها.

4- إن تركيا وروسيا تختلفان في قضايا إقليمية ذات اهتمام مشترك، منها رؤية أسباب الأزمة السورية وعواقبها، ومن الصعوبة بمكان توقع توصل الدولتين إلى حل وسط في هذه الأزمة، ولكن لابد من القول إن الأزمة السورية، على الرغم من أهميتها بالنسبة إلى الوضع في الشرق الأوسط والمشهد السياسي الدولي أجمع، لن تدوم إلى ما لا نهاية. وفي ضوء تلك الحقيقة، يجب أن تنصب أمام القياديتين التركية والروسية مهمة حيوية مشتركة هي الحيلولة دون أن تلقي الخلافات الحالية بين الدولتين بظلالها على التعاون اللاحق بينهما، وهو ما أشار إليه الرئيس التركي عبد الله غول خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد في ختام زيارته لموسكو، حين قال: «إن الخلاف مع روسيا موجود، وهو قائم بحد ذاته، وخاصة في الملف الروسي، وهذا لا يعني التوجه نحو عقلية الحرب الباردة، فالخلاف يأتي ضمن وجهة نظر الدولتين، ولكنه لن يكون عقبة أمام تطوير [...] العلاقات نهائيًا بينهما».

5- من المتوقع أن تتجه العلاقات الاقتصادية بين الدولتين نحو المزيد من التقارب في ضوء السعي التركي لشراء النفط الروسي تعويضًا عن الانخفاض في شحنات النفط من إيران، نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على الأخيرة.

وفي ضوء كل ما سبق، يظل التساؤل الأهم: إلى أين تتجه العلاقات التركية - الروسية؟

وتأتي الإجابة متراوحة بين احتمالين على النحو التالي:

الأول هو أن التقارب والتعاون الإيجابي على الصعيد الاقتصادي والتجاري، من شأنهما ترميم التلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية، وتجسير الفجوة بين رؤية الدولتين.

الثاني هو أن يمتد التوتر في علاقات الدولتين بصورة سلبية على مجالات التعاون والتقارب بينهما، ليحسم في تصعيد حدة الاحتقان في علاقاتهما.

إن القراءة المتأنية لتوجهات الدولتين تصب في مصلحة الاحتمال الأول؛ فبعيدًا عن مدى أهميته وصلاحيته واتساقه مع الحقائق التاريخية والمصالح السياسية للدولتين، أظهر اللقاء الأخير بين رئيس الوزراء أردوغان والرئيس بوتين التوجّه نحو تفضيل هذا الاحتمال، وهو ما يتطلب بلورة القواسم المشتركة اللازمة وتطبيقها لتسوية المشكلات بينهما، وذلك من خلال لجوء الدولتين إلى مزيد من المؤسساتية في علاقاتهما؛ فصحيح أن ثمة عددًا من المؤسسات المعنية بتنظيم علاقاتهما في مختلف المجالات، كوجود مجلس للتعاون رفيع المستوى بينهما على المستوى السياسي وكذلك لجان ومجالس الأعمال، إلّا أن هذا غير كافٍ، إذ يمكن في هذا الصدد الإقدام على الكثير من الخطوات الملموسة، من قبيل تدعيم هذا المجلس من الناحية التنظيمية، وتشكيل فِرق الخبراء القادرين على مواصلة النشاط المتبادل بتطوير مشاريع مشتركة بشأن حل كل مشكلة، مع الأخذ في الاعتبار أن الغاية الأساسية لهذه الترتيبات ينبغي أن تتركز على تدعيم الفهم القائل

إن جميع أنواع المشكلات القائمة ذات الاهتمام المشترك تنطوي على مخاطر وأضرار بالنسبة إلى الاعتماد المتبادل القائم بينهما. وفي هذا الإطار، يتعين عليهما القيام بكل ما في وسعهما لتدعيم تعاونهما في سبيل إيجاد الحلول السلمية لجميع القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة السورية.

إذا أجملنا نقول إن على تركيا أن تكون على بيّنة من أهمية الحفاظ على تطوير علاقاتها الإيجابية بروسيا، والدفع بها باتجاه خلق صيغة تحقق بها التوافق بين متطلبات التزاماتها الدولية من جهة، وأن تكون روسيا جارًا ذا علاقات حسنة بها من جهة أخرى[264].

(264) ترينين، ص 101، وانظر أيضًا: طلعت، ص 114-116.



المراجع

1- العربية

كتب

أوغلـو، أحمـد داود. **العمـق الاسـتراتيجي: موقـع تركيا ودورها في الساحة الدولية.** ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة نافع وبرهان كوروغلو. بيروت؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

باكيـر، علـي حسـين [وآخ.]. **تركيـا بين تحديـات الداخل ورهانات الخـارج.** إشـراف مركـز الجزيـرة للدراسـات، تحريـر محمـد عبد العاطي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

تشـيتريان، فيكـن. **جدليـة الصراعـات العرقيـة ومشـاريع النفـط فـي القوقـاز.** أبـو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 1997. (دراسات عالمية؛ 18)

الجندي، غسـان. **عمليات حفظ السـلام الدولية.** الأردن: دار وائل للنشر، 2000.

حداد، سليم. **منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدوليـة.** دمشـق: دار المسـاعدة السـورية للتأليـف والترجمـة والنشر، 2003.

الختـلان، صالـح بـن محمـد. **الصـراع علـى قزوين: دراسـة للأبعاد**

الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2000. (دراسات معاصرة؛ 5)

روبنسن، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**. ترجمة ميخائيل نجم خوري. نيقوسيا: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

سالم، صلاح. **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999. (دراسات استراتيجية ومستقبلية؛ 1)

العلاقات العربية التركية. إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي ومحمد صفي الدين أبو العز. 2 ج. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية؛ اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية، 1991-1993.

ج 2: من المنظور التركي.

عودة العثمانيين الإسلامية التركية. ط 2. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

الغريري، محمد ياس خضير. **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 92)

فولر، جراهام. **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009. (دراسات مترجمة؛ 36)

كرامر، هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي**

الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة. تعريب فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

دوريات

أوزهان، طه. «تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية.» رؤية تركية: ربيع 2012.

أونيش، ضياء. «تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية.» رؤية تركية: العدد 3، خريف 2012.

ترينين، ديمتري. «من إسطنبول إلى تركيا: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا.» رؤية تركية: العدد 2، صيف 2013.

تسبينار، عمير. «من العثمانية إلى الديجولية، الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا.» السياسة الدولية، أيلول/ سبتمبر 2012.

جاد، عماد. «اتفاق (دايتون): هل ينهي الصراع في البوسنة؟» السياسة الدولية: السنة 32، العدد 123، كانون الثاني/ يناير 1996.

جيجي، أرول وقادر أوستن. «سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.» رؤية تركية: العدد 3، خريف 2012.

سليم، محمد السيد. «التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية.» السياسة الدولية: السنة 42، العدد 170، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

طلعت، محمد. «العلاقات التركية – الروسية: مجالات التقارب وقضايا الخلاف.» رؤية تركية: العدد 2، صيف 2013.

عبدالفتاح، بشير. «السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة.» السياسة الدولية: العدد 182، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

كرداس، شعبان. «من سياسة تصفير المشكلات إلى قيادة التغيير: تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا.» رؤية تركية: العدد 3، خريف 2012.

موسى، محمود. «السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربح والخسارة.» السياسة الدولية: العدد 182، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

أبحاث ودراسات

بالسي، بيرم. «المعضلة السورية: رد تركيا على الأزمة.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مركز الأبحاث العالمي: 10/ 2/ 2012.

«تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي.» مركز الجزيرة للدراسات: 30 نيسان/ أبريل 2013.

«الدرع الصاروخية في تركيا.» الأسبوعية: 25 أيلول/ سبتمبر 2011.

«سياسة تركيا في القوقاز والبحر الأسود: حوار مع نائب مساعد وزير الخارجية التركي نال إيفكيز.» ترجمة محمد سليمان الزواوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، النشرة الأمنية رقم 88-89 من النشرة الروسية للأمن الدولي. صيف/ خريف 2009.

علي، محمود عبده. «أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة إلى عصر أوباما.» شؤون عربية: العدد 140، شتاء 2009.

معوض، علي جلال عبدالله. «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط (2002-2007).» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

2-الأجنبية

Periodicals

Aras, Bülent. «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership.» *Today's Zaman*: 11 August 2009.

«Erdogan–Putin Discuss Iraq, Political Cooperation.» *Today's Zaman*: 18 July 2005.

Freedman, Robert O. «Russian Policy toward the Middle East under Putin: The Impact of 9/11 and the War in Iraq.» *Alternatives*: vol. 2, no. 2, Summer 2003.

Krauer–Pacheco, Ksenia. «Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Foreign Policy Aims.» *Forschungsstelle Osteuropa Bremen Arbeitspapiere und Materialian*: no. 118, December 2011.

Ulchenko, Natalia. «What is so Special about Russian – Turkish Economic Relations.» *Russian Analytical Digest*: no. 125, 25 March 2013.

Warhola, James W. and William A. Mitchell. «The Warming of Turkish–Russian Relations: Motives and Implications.» *Demokratizatsiya*: vol. 14, no. 1, Winter 2006.

Studies

Arafat, Mohamad and Luqman O. Mahmood Alnuaimy. «The Turkish – Russian Relations in the Era of Akp.» İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi <http://www.iibfdergi.aku.edu.tr/pdf/13_2/5.pdf>.

Güreş, Gülşah. «Security Dimension of Turkey's Relations With Russia: 2000– 2010.» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January 2011.

Gürtuna, Anil. «Turkish– Russian Relations in the Post Soviet Era: From Conflict to Cooperation?» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University: January 2006.

Karayel, Gülperi. «Rivals or Partners? Turkish–Russian Relations in the Greater Black Sea Region Since 1999.» Thesis, Istanbul Bilgi University, 2006.

Kiniklioglu, Suat. «The Anatomy of Turkish–Russian Relations.» The Brookings Institution, May 2006.

Menkiszak, Marek. «Towards a Strategic Partnership? Turkish–Russian at the Turn of the Twenty–First Century.» The International Relations and Security Network, Centre of Eastern Studies, July 2008.

Oku, Asim. «Turkey – Russia Relations Dynamics.» AIA Turkish Section, May 2005.

Özbay, Fatih. «The Relations between Turkey and Russia in the 2000s.» Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Centre for Strategic Research SAM, Autumn 2011.

Pirinçci, Müberra. «Turkish Russian Relations in the Post – Soviet Era Limits of Economic Interdependence.» A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, August 2009.

Republic of Turkey – Ministry of Foreign Affairs. «Joint Declaration between the Republic of Turkey and the Russian Federation on Progress towards a New Stage in Relations and Further Deepening of Friendship and Multidimentional Partnership.» Moscow, 13 February 2009.

Sezer, Duygu Bazoğlu. «Turkish–Russian Relations a Decade Later: From Adversity to Managed Competition.» Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Centre for Strategic Research SAM: vol. 6, no. 1, March– May 2001.

Singh, K. Gajendra. «Putin's Visit to Ankara; Russian – Turkish Relations in Perspective.» South Asia Analysis Group, Paper no. 1101: 27/8/2004.

Torbakov, Igor. «The Georgia Crisis and Russia – Turkey Relations.» The Jamestown Foundation, Washington, 2008.

فهرس عـــام

هذا الكتاب

اتسمت العلاقات التركية - الروسية، تاريخيًا، بالعداء، واندلعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية حروب كثيرة جراء الصراع على الجغرافيا، وجراء التباين الديني معًا؛ فالروس ظلوا يكنون العداء للدولة العثمانية طوال خمسمئة سنة، ولم ينسوا أن العثمانيين دمروا الدولة البيزنطية غداة فتح القسطنطينية في سنة 1453، وهي العاصمة الأرثوذكسية الأهم في العالم. غير أن العلاقات بين الدولتين اتجهت إلى التحسن النسبي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بعدما أطاح البلاشفة دولة القياصرة في سنة 1917، وأطاح أتاتورك دولة الخلافة العثمانية في سنة 1924.

يرصد هذا الكتاب هذه العناصر كلها، ويتناول بالبحث العلاقات التركية - الروسية في صعودها وهبوطها، ويتناول سياسات البلدين وتقاطعها وافتراقها.

معمر فيصل خولي

ولد في سنة 1975، وحاز الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة سنة 2008. عمل محاضرًا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة السابع من أكتوبر الليبية. له: **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني** (2010).

السعر: 4 دولارات

ISBN 978-9953-0-3014-2



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies